نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر
نوفمبـــر/ تشرين الثاني - 2026

# كوثريات

عـــدد - 95



ما وراء الوقـــائـــع

## حيـن يكشـف البحـث العلمـي وجـوها أخـرى للعنـف القـائـم علـى النـوع الاجتمـاعـي

أبعـــد من إنجـــاز البحـــوث :

## كيـف تحـوّل مشـروع «كوثـر» إلى مختبر للتعلّم وإنتـاج المعرفة؟

حين يغيّر البحث أسئلته:

## باحثات وباحثون يروون ما تعلّمـوه من دراسـة العنـف ضـد النسـاء

## ندوات علمية متنقلة لتجديد البحث في العنف القائم على النوع الاجتماعي



# الإفتتاحية

**د. سكينة جوراوي**
المديرة التنفيذية

ساهمت سنوات من البحث والعمل الميداني والمناصرة في كشف جوانب عديدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي تعزيز الاعتراف به باعتباره انتهاكا للحقوق الإنسانية وعائقا أمام المساواة. ومع ذلك لا تزال توجد أسئلة لم تجد إجابات كافية، ومواضيع لم تنل نصيبها من البحث وفئات مهمّشة لم يقع الاهتمام بها. فالعنف لا يظهر دائما في صورته المباشرة، وقد يختبئ في ممارسات اعتاد عليها المجتمع أو في علاقات غير متكافئة، أو في أشكال من التمييز أصبحت مع مرور الوقت تبدو عادية ومقبولة.

وهنا تبرز الحاجة إلى بحوث تقترب أكثر من الواقع وتطرح أسئلة مختلفة، وتمنح مساحة لتجارب قلّما تجد من يصغي إليها أو يوثّقها. لكن اختيار موضوع جديد أو مهمّ لا يكفي في حد ذاته، إذ لا بد أن يستند إلى منهجية علمية سليمة ومعطيات دقيقة ونتائج يمكن الوثوق بها. وهذا يطرح تحديا لا يمكن تجاهله، يتعلق بضرورة تعزيز التكوين في مناهج البحث، وخاصة جانبه النظري الذي لا يحظى دائما بالمكانة الكافية في بعض المسارات الجامعية. ومن هنا أيضا تأتي أهمية تشجيع الباحثات والباحثين الشباب، ليس فقط على خوض مسائل جديدة، بل على امتلاك الأدوات التي تساعدهم على فهمها وتحليلها بعمق.

ولعل من أهم السبل لتحقيق ذلك تقريب المسافة بين الجامعة والمجتمع المدني. ففي الوقت الذي توفّر فيه المؤسسات الأكاديمية التأطير العلمي، تمتلك الجمعيات خبرة يومية بالواقع الذي تعمل فيه، وبالنساء والفئات التي تتعامل معها، وبالصعوبات التي قد لا تظهر في الدراسات والإحصاءات. وعندما تلتقي هاتان الخبرتان، يصبح بالإمكان طرح أسئلة أكثر ارتباطا بحياة الناس، وإنتاج معرفة لا تبقى حبيسة الأوراق الأكاديمية.

ومن هذه الفكرة انطلق مشروع «الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال مقاربة تشاركية بين الجامعة والمجتمع المدني والباحثين»، المنفذ في إطار برنامج «صلة» الذي تنفذه الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية والوكالة البلجيكية للتعاون الدولي، والمموّل بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وهو مشروع جمع مؤسسات أكاديمية وجمعيات وطلبة وباحثات وباحثين حول تجربة مشتركة لإنجاز رسائل ماجستير بحث وبحوث إجرائية ومقالات علمية تتناول مواضيع مستجدة أو جوانب لم تحظ بالبحث الكافي، وذلك باعتماد نهج تشاركي يسعى إلى تحويل نتائج البحث إلى حلول عملية تستجيب لاحتياجات النساء.
وتكمن أهمية هذه التجربة في أنها فتحت المجال أمام باحثين شباب للاقتراب من قضايا واقعية والاستفادة من الخبرات الأكاديمية والميدانية ضمن مسار تعلّم وتكوين ومرافقة، والمساهمة في إنتاج معرفة يمكن أن تشكل أساسا لمزيد من البحث والعمل والمناصرة.

وبالنسبة إلى مركز «كوثر»، يمثّل هذا المشروع امتدادا لعمل متواصل سعى من خلاله المركز إلى فهم الظاهرة من زوايا مختلفة، وعدم الاكتفاء بأشكالها الأكثر ظهورا. فقد تناولت تدخلاته العنف في الفضاءين العام والخاص، واهتمت بالفئات التي قد تواجه صعوبات إضافية في التعبير عمّا تتعرض له أو الوصول إلى الحماية، ومن بينها النساء ذوات الإعاقة البصرية والسمعية. كما امتد هذا الاهتمام إلى أشكال العنف والتمييز التي تواجهها النساء في فضاءات العمل بما في ذلك القطاع الخاص.

لقد أظهرت هذه التجارب أهمية عدم الاكتفاء بما هو ظاهر أو موثّق، فما لا نراه لا يعني أنه غير موجود، وما لا تتحدّث عنه النساء لا يعني بالضرورة أنهن لم يعشنه. وقد تكون الخطوة الأولى في مواجهة بعض أشكال العنف هي التعرف إليها وإعطاؤها اسما وفهم الظروف التي تسهم في استمرارها.

ولأن هذه المهمّة أكبر من أن تنهض بها مؤسسة واحدة، حرص «كوثر» على العمل مع شركاء دوليين وأمميين وإقليميين ووطنيين ومحليين، ضمن رؤية تقوم على تعزيز الجهود والاستفادة ممّا تحقق والبناء عليه. فليس المهم أن تنتهي المشاريع بإنجاز أنشطتها وإصدار تقاريرها، بل أن تظل نتائجها حاضرة في البحوث والمبادرات اللاحقة، وأن تجد طريقها إلى الممارسات والسياسات التي يمكن أن تحدث تغييرا في حياة النساء والفتيات.

وفي هذه النشرية الخاصة، نسلّط الضوء على تجربة بحثية نأمل أن تفتح المجال لمزيد من الأسئلة والنقاشات، وأن تشجع على مواصلة البحث في قضايا لا تزال في حاجة إلى الفهم والتوثيق. وهي أيضا فرصة للتأكيد على قيمة التعاون بين الجامعة والمجتمع المدني، وعلى أهمية دعم جيل جديد من الباحثات والباحثين القادرين على إنتاج معرفة علمية تستجيب لما تعيشه النساء فعلا.●

# حين يذهب البحث إلى حيث لا نعتاد النظر

**لم يكتف مركز «كوثر»، في مسيرته لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بطرح الأسئلة المعتادة أو البحث في أشكال العنف الأكثر تداولا. فقد سعى، من خلال مشاريعه وشراكاته، إلى توسيع دائرة الاهتمام لتشمل قضايا وفئات لا تحظى دائما بما يكفي من البحث والتوثيق، انطلاقا من قناعة بأن فهم العنف يقتضي النّظر إلى حيث لا نعتاد النظر، والإصغاء إلى تجارب لا تجد طريقها بسهولة إلى النقاش العام.**

لبنى النجار - كوثـــر

فماذا نعرف عن العنف الذي قد تتعرض له عاملة في مصنع للكوابل؟ وهل تحظى المهندسات والعاملات في القطاع الفلاحي بالاهتمام نفسه حين يتعلق الأمر بالعنف والتمييز؟ وماذا نعرف عن تجارب النساء عاملات الجنس، اللواتي كثيرا ما يسبق الحكم عليهن الإصغاء إلى أصواتهن؟

أسئلة قد لا نجد لها إجابات كافية في الدراسات المتاحة، ليس بالضرورة لأن هذه التجارب نادرة، بل لأن البحث لم يقترب منها بالقدر الكافي. فحين نتحدث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي غالبا ما تتجه الأنظار إلى أشكاله الأكثر تداولا، وإلى الفئات التي اعتادت البرامج والدراسات تناول أوضاعها. لكن ماذا عن النساء اللواتي يعشن تجارب مختلفة في فضاءات لا تصل إليها دائما أدوات البحث التقليدية؟

هنا تكمن إحدى أهم خصوصيات التجربة البحثية التي أتاحها مشروع «كوثر» لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وهي الخروج من دائرة الإشكاليات المعتادة، والبحث عن العنف في أماكن يصعب الوصول إليها. فقد فتحت البحوث التي أنجزتها منظمات المجتمع المدني المجال أمام قضايا قليلة التوثيق، من بينها العنف الذي تتعرض له العاملات في المجال الصناعي والنساء الفلاحات والمهندسات، والنساء في وضعيات هشّة، إلى جانب الصعوبات التي تواجهها الناجيات من العنف في الوصول إلى العدالة.

ولعل أهميّة هذا الاختيار لا تكمن في جدّة الموضوعات وحدها، بل فيما يطرحه من أسئلة حول الفئات التي تحظى باهتمام البحث وتلك التي تبقى على هامشه. فالنساء لا يعشن العنف بالطريقة نفسها، ولا تتشابه ظروفهن أو قدرتهن على الإفصاح عنه وطلب الحماية. وما قد تعيشه عاملة في مصنع يختلف في سياقه عن تجربة امرأة تعمل في الفلاحة، أو مهندسة في محيط مهني، يواجه إلى جانب مخاطر العنف أحكاما اجتماعية قد تجعل الحديث عن التجربة أكثر صعوبة.

ولذلك، فإن الاقتراب من هذه الفئات يتطلب أكثر من مجرد اختيار موضوع غير مألوف. إنه يقتضي الإصغاء دون أحكام مسبقة، وطرح الأسئلة المناسبة واعتماد مناهج بحث تراعي خصوصية التجارب وحساسية السياقات. والأهم أن تكون النساء المعنيّات شريكات في التعبير عن واقعهن، لا مجرد «موضوع بحث».

ولعل فرادة هذه التجربة تكمن كذلك في أن المشروع تحوّل، على امتداد تنفيذه، إلى ما يشبه مختبرا مفتوحا للبحث والتعلّم والتجريب. فلم يكن الرهان مقتصرا على إنجاز بحوث ورسائل جامعية ومقالات علمية، بل شمل أيضا التدرّب على صياغة الإشكاليات واختيار المناهج والأدوات الملائمة، وتحليل المعطيات ومناقشة النتائج ومراجعتها. وامتد هذا المسار إلى الكتابة نفسها، بما تتطلبه من وضوح في التعبير ودقة في استخدام المفاهيم والمصطلحات والسلامة اللغوية والانضباط في عرض الأفكار والحجج. فالصرامة العلمية لا تنفصل عن الصرامة في الكتابة إذ لا تكتمل جودة البحث بصحة معطياته وحدها، بل كذلك بقدرته على تقديم نتائجه بلغة دقيقة وواضحة لا تحتمل الالتباس أو التعميم.

وبهذا المعنى، لم تكن قيمة المشروع في البحوث التي أنتجها فحسب، بل أيضا في التجربة التي خاضها المشاركون والمشاركات فيه، وفيما أتاحته من تعلّم بالممارسة ومراجعة مستمرة وتبادل للمعرفة بين الباحثين والأكاديميين والفاعلين الميدانيين. وهي قيمة لا تقل أهمية عن المخرجات النهائية، لأنها تستثمر في الأشخاص وفي قدراتهم على مواصلة البحث وإنتاج المعرفة بعد انتهاء المشروع.

إن تجربة «كوثر» وشركائه تذكّر بأن تجديد البحث في العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يعني بالضرورة ابتكار مفاهيم جديدة، بل قد يبدأ من تغيير زاوية النظر أو الاقتراب من فئة لم تحظ بالاهتمام الكافي، أو الإصغاء إلى تجربة ظلت خارج النقاش العام. كما تذكّر بأن الاستثمار في المعرفة لا ينفصل عن الاستثمار فيمن ينتجونها، وفي قدراتهم على البحث والتحليل والكتابة والتفكير النقدي ●

# كيـف تحـوّل مشـروع «كوثـر» إلى مختبر للتعلّم وإنتـاج المعرفة؟

**جمع مشروع «الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال مقاربة تشاركية بين الجامعة والمجتمع المدني والباحثين» بين اختصاصات علمية وأجيال وخبرات مختلفة، في تجربة لم تقتصر على إنتاج بحوث أكاديمية وميدانية، بل سعت إلى تجديد طرق البحث وأدواته، وربط المعرفة بالتدخل والعمل من أجل التغيير. فكيف بُنيت هذه التجربة؟ وما الذي ميّز مسارها العلمي والمنهجي؟ وأية تحديات واجهت الباحثين والفاعلين في المجتمع المدني؟**



لبنى النجار - كوثـــر

لم يكن التحدي في مشروع مركز «كوثر» العثور على موضوعات جديدة للبحث في العنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل إيجاد طريقة مختلفة لدراستها. طريقة تسمح للباحث الجامعي بأن يقترب من مشكلات الميدان، وللفاعل الجمعوي بأن يحوّل خبرته اليومية إلى أسئلة علمية، وللنساء المعنيات بأن تصبح تجاربهن جزءا من المعرفة التي يمكن أن تساعد على تحسين التدخلات الموجهة إليهن.

ومن هذا الرهان انطلق المشروع، المنفذ بالشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، جامعا بين البحث الأكاديمي والبحث الإجرائي، وبين باحثين متمرسين وآخرين في بداية مسارهم، وبين مؤسسات جامعية ومنظمات مجتمع مدني تعمل في بيئات اجتماعية ومهنية مختلفة.

ولم يكن الجمع بين هذه الأطراف أمرا تنظيميا فحسب، بل اختيارا علميا يقوم على فكرة أن فهم العنف يتطلب أكثر من اختصاص واحد وأكثر من مصدر للمعرفة. والأهم أن البحث لا ينبغي أن ينتهي بالضرورة عند تفسير الظاهرة، بل يمكن أن يساعد أيضا على تحديد ما يحتاج إلى تغيير.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى بحوث تقترب أكثر من الواقع، وتطرح أسئلة جديدة، وتمنح مساحة لتجارب قلّما تجد من يصغي إليها أو يوثّقها. غير أن أهمية الموضوع أو جدّته لا تكفيان لضمان جودة البحث، الذي ينبغي أن يستند إلى منهجية علمية سليمة ومعطيات دقيقة ونتائج موثوقة.

وفي هذا السياق، تشدّد الأستاذة الدكتورة سكينة بوراوي، المديرة التنفيذية لمركز «كوثر»، على أهمية التكوين النظري والمنهجي في تطوير البحث العلمي، معتبرة أن تعزيز تدريس مناهج البحث في الجامعات وإعطاءها المكانة التي تستحقها من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، حتى يتمكن الباحثون والباحثات من امتلاك الأدوات الضرورية لفهم الظواهر وتحليلها بعمق وإنتاج معرفة علمية صارمة ورصينة.

## من موضوع البحث إلى طريقة النظر إليه

توضّح المنسقة العلمية للمشروع، الأستاذة سهام نجار، المتخصصة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وأستاذة التعليم العالي بجامعة منوبة، أن منطلق التجربة كان تجاوز النظر إلى النساء باعتبارهن فئة واحدة تعيش العنف في ظروف متشابهة.



فالمستوى التعليمي والوضع الاقتصادي والمهنة والموقع الاجتماعي والجغرافي عوامل قد تتداخل لتؤثر في طبيعة العنف الذي تتعرض له النساء وفي قدرتهن على التعرف إليه أو التحدث عنه أو طلب الحماية. ومن هنا جاء اعتماد المقاربة التقاطعية، التي تسمح بدراسة هذه العوامل مجتمعة، بدل تفسير التجارب انطلاقا من منظور النوع الاجتماعي وحده.

وتبرز أهمية هذا الاختيار عند الانتقال بين ميادين مختلفة: من المؤسسات الصناعية إلى المجامع الفلاحية، ومن المهن ذات التأهيل العلمي العالي إلى الفئات التي تواجه الوصم والإقصاء الاجتماعي. فاختلاف المواقع لا يعني بالضرورة غياب العنف أو حضوره، وإنما يطرح أسئلة حول أشكاله وأسبابه والظروف التي تسمح باستمراره.

وترى الأستاذة سهام نجار أن هذا التنوّع يستدعي أيضا تعدد الاختصاصات العلمية. لذلك جمع المشروع بين مقاربات من علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا، إلى جانب التخطيط العمراني وعلوم الشغل والعلوم الزراعية، بما يتيح قراءة أوسع للظاهرة، تتجاوز حدود التفسير الواحد.

## لماذا لا يكفي البحث الأكاديمي وحده؟

كان الربط بين الجامعة والمجتمع المدني أحد الخيارات التي بني عليها المشروع منذ البداية. ففي حين تمتلك المؤسسات الجامعية الخبرة النظرية والمنهجية، تمتلك الجمعيات معرفة مباشرة بالواقع الذي تعمل فيه، وبالفئات التي تتعامل معها وبالصعوبات التي لا تظهر دائما في الأدبيات العلمية. لكن التحدي كان في تحويل هذا التكامل المفترض إلى ممارسة فعلية.

تشير المنسقة العلمية إلى أن المشروع سعى إلى تجاوز الاقتصار على البحث نحو مقاربة تمنح نتائج البحث إمكانية المساهمة في تطوير التدخلات الميدانية. ولهذا لم يكن دور الجمعيات مقتصرا على تسهيل الوصول إلى الفئات المستهدفة. فقد شاركت في تحديد المشكلات، وجمع المعطيات وتحليلها، والتفكير في استجابات عملية تستند إلى ما كشفه البحث.

ومن خلال دعوة لتقديم المقترحات، أتيحت للباحثين الشباب والجمعيات فرصة اقتراح مواضيع مرتبطة بمحيطهم. ثم عمل المشاركون والمشاركات بمرافقة الفريق العلمي على تحويل هذه المقترحات إلى إشكاليات واضحة وأسئلة قابلة للدراسة.

وفي مسار البحوث الإجرائية، لم يكن المطلوب الاكتفاء بتشخيص المشكلات وصياغة التوصيات، بل إعداد خطط عمل تستجيب لما كشفته المعطيات، وتأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الجمعيات والسياقات التي تعمل فيها. وبذلك أصبح البحث الإجرائي حلقة وصل بين فهم الواقع والتفكير في تغييره، دون أن يلغي خصوصية البحث الأكاديمي أو متطلباته.

## اختيارات تغيرت أثناء بناء المشروع

تكشف الأستاذة ليليا شلوقي، عضوة فريق البحث والتي ساهمت في المرافقة العلمية والمنهجية، أن تصميم المشروع لم يكن مسارا ثابتا منذ البداية. فالتصور الأولي كان يتجه نحو طلبة الدكتوراه، قبل أن يقع تعديل هذا الاختيار لفائدة طلبة ماجستير البحث، بالنظر إلى المدة الطويلة التي يتطلبها إعداد الأطروحات وصعوبة مواءمتها مع الآجال المحددة للمشروع.

وقد سمح هذا التوجه ببناء مسار يمكن متابعة مختلف مراحله، من تحديد موضوع البحث وصياغة إشكاليته إلى جمع المعطيات وتحليلها ومناقشة النتائج. لكن التحدي لم يكن مرتبطا بالآجال وحدها. فقد كان على الفريق العلمي التعامل مع مشاركين تختلف خبراتهم واحتياجاتهم: طلبة يخطون خطواتهم الأولى في البحث، وباحثون شباب يعملون على إعداد مقالات علمية، وفاعلون جمعويون يمتلكون تجربة ميدانية، لكنهم لم يعتادوا بالضرورة استخدام أدوات البحث العلمي.

لذلك اعتمد المشروع مسارين متوازيين للمرافقة، أحدهما موجه للباحثين الأكاديميين والآخر للفاعلين في المجتمع المدني. ركّز المسار الأول على صياغة



الإشكاليات وبناء أدوات البحث وتحليل النتائج والكتابة العلمية. أما الثاني فاهتم بمناهج البحث الإجرائي وفهم مقاومة التغيير ومراجعة الممارسات وتصميم التدخلات الممكنة.

وتؤكد الأستاذة ليليا شلوقي أهمية الانتقال من المفاهيم العامة إلى أسئلة دقيقة يمكن الإجابة عنها ميدانيا. فمعرفة أن العنف موجود في فضاء معين لا تكفي لبناء بحث علمي. إذ ينبغي تحديد الممارسات المعنية وفهم العلاقات التي تنتجها واختيار الأدوات المناسبة لدراستها.

## الميدان لا يستجيب دائما لما يتوقعه الباحث

لقد أظهرت البحوث الإجرائية أن اختيار المنهج المناسب لا يحل جميع الصعوبات. فالميدان قد يفرض حدودا على الوصول إلى المعلومات، وقد تكشف المقابلات عن مقاومة أو صمت لم يكن متوقعا. ففي بحث العاملات في مصانع الكوابل بسوسة، واجه الفريق صعوبة في الوصول إلى الميدان وتحفظ بعض العاملات عن الحديث، إلى جانب محدودية الدراسات السابقة التي يمكن الاستناد إليها.

أما في البحث المتعلق بالمهندسات، فقد برز تحدّ مختلف. وتصف الأستاذة ليليا شلوقي ما واجهه الباحثون في البداية بأنه نوع من «المقاومة أو الإنكار»، حين يصعب على بعض النساء ذوات المستوى التعليمي والمكانة المهنية المرتفعة التعرف إلى الممارسات التي يتعرضن لها باعتبارها أشكالا من العنف.

لم يعد السؤال هنا مقتصرا على رصد الانتهاكات، بل شمل أيضا كيفية فهم النساء لهذه الممارسات وتسميتها. وقد أتاح مسار البحث إشراك المهندسات وفاعلين من الهياكل المهنية في التفكير في آليات التوعية وتحسين الممارسات داخل المؤسسات.

وفي الكاف، كشفت دراسة المجامع الفلاحية النسائية عن التداخل بين فرص التمكين الاقتصادي واستمرار علاقات غير متكافئة وأشكال من العنف. أما في قابس، فقد أتاح العمل مع الجمعية الشريكة التفكير في سبل مواجهة الوصم الاجتماعي وتيسير الوصول إلى العدالة.

وتبين هذه التجارب أن البحث الإجرائي لا يقوم على نموذج واحد يطبّق بالطريقة نفسها في جميع الميادين. فقد ينطلق التغيير من مراجعة داخلية للممارسات، أو من بناء الوعي لدى الفئات المعنية، أو من حوار مع المؤسسات وأصحاب القرار. وفي جميع الحالات، يصبح فهم مقاومة التغيير جزءا من البحث نفسه، وليس مجرد عائق يعطل إنجازه.

## المرافقة العلمية ليست إشرافا جامعيا

من الجوانب التي حرص الفريق العلمي على توضيحها التمييز بين الإشراف الأكاديمي والمرافقة العلمية. فالمشروع لم يتولَّ دور الأساتذة المشرفين على رسائل الماجستير، بل وفر فضاء إضافيا للتكوين وتبادل الخبرات ومناقشة الأعمال. وقد أخذت المرافقة شكل ورشات وجلسات عمل يعرض خلالها المشاركون أسئلتهم وأدواتهم ونتائجهم، ويتلقون ملاحظات من باحثين ينتمون إلى اختصاصات مختلفة. وتشير ليليا شلوقي إلى أهمية هذا العمل الجماعي في تجاوز بعض أوجه التشتت في البحوث المنجزة في اختصاصات منفصلة، وفي إتاحة الفرصة للباحثين لمراجعة اختياراتهم وتطويرها.

كما احتل الجانب الأخلاقي مكانا أساسيا في هذا المسار. فالبحث مع نساء تعرضن للعنف يتطلب الانتباه إلى طريقة طرح الأسئلة واحترام السرية وحماية الهوية وتجنب تعريض المشاركات لمخاطر إضافية أو إعادة إحياء تجارب مؤلمة بصورة قد تلحق بهن الضرر. وهنا لا تنفصل جودة البحث عن مسؤولية الباحث تجاه الأشخاص الذين يشاركون فيه. فالحصول على معلومات دقيقة لا يبرر تعريض النساء للخطر أو تجاهل خصوصية أوضاعهن.

## ما الذي يتعلمه الباحث خارج قاعة الدرس؟

أولى المشروع أهمية خاصة لإعداد المقالات العلمية، انطلاقا من أن تحويل مذكرة جامعية إلى مقال قابل للنشر يتطلب مهارات إضافية في بناء الحجة، واختيار النتائج الأساسية، والدقة في المفاهيم والتعبير. كما أتيحت لبعض الباحثين الشباب فرصة تقديم أعمالهم ومناقشتها أمام خبراء من اختصاصات مختلفة. ووفّرت هذه اللقاءات فضاء لتبادل الآراء والملاحظات، والخروج بالأعمال من الإطار الجامعي المعتاد إلى نقاش علمي أوسع.

وترى الأستاذة سهام نجار أن من المكاسب المهمة للتجربة ما تسميه «التنشئة الاجتماعية العلمية»، أي إدماج الباحثين الشباب والفاعلين الميدانيين في بيئة بحثية تقوم على النقاش والنقد وتبادل المعرفة والاعتراف بقيمة العمل العلمي. وهي تجربة لا تقتصر فائدتها على تحسين بحث بعينه، بل تساعد المشاركين على اكتساب الثقة في قدراتهم وتطوير ممارساتهم البحثية مستقبلا.

## رصيد لا يقاس بعدد البحوث وحده

من الأفكار التي تشدد عليها الأستاذة ليليا شلوقي أن المشروع لم ينتج معرفة نظرية فحسب، بل ساهم أيضا في بناء رصيد من أدوات البحث الميداني.

فأدلّة المقابلات والاستبيانات والأدوات المنهجية التي تم تطويرها خلال العمل يمكن تكييفها مع بحوث لاحقة والاستفادة منها في دراسة قضايا أو فئات أخرى. وتضيف أن الحفاظ على هذه الأدوات وتطويرها يمثّل رأس مال معرفي لأنه يتيح للباحثين الانطلاق من عمل سبق اختباره ومراجعته، بدل العودة في كل مرة إلى نقطة البداية.



وقد ساعد على تطوير هذا المسار وجود لجنة استشارية جمعت أكاديميين وفاعلين من المجتمع المدني، وواكبت مراحل المشروع وقدمت ملاحظاتها، إلى جانب الانفتاح على خبرات دولية.

لكن استدامة التجربة تطرح تحديا يتجاوز الأدوات والوثائق: كيف يمكن الحفاظ على شبكة الباحثين والفاعلين التي تشكلت خلالها؟ تؤكد الأستاذة ليليا شلوقي على أهمية مواصلة التواصل بين المشاركين، وتطوير الأسئلة البحثية التي ظهرت أثناء العمل، وعدم التفريط في الخبرات التي راكموها. كما ترى الأستاذة سهام نجار أن بناء علاقات مستمرة بين الجامعة والمجتمع المدني يمكن أن يساعد على ترسيخ تقاليد بحثية أكثر انفتاحا على المشكلات الاجتماعية. فاستمرار هذا التعاون لا يتحقق بمجرد انتهاء البحوث أو تنظيم لقاء ختامي، بل يتطلب فرصا جديدة للعمل المشترك وتطوير ما تحقق.

## ما الذي ميّز التجربة؟

تكمن خصوصية مشروع «كوثر» في محاولة الربط بين عناصر كثيرا ما تبقى منفصلة: السؤال العلمي والمشكلة الميدانية، والمعرفة النظرية والخبرة العملية، وإنتاج النتائج وتطوير قدرات من ينتجونها.

وقد أظهر هذا المسار أن البحث في العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يقتصر على الكشف عن ممارسات غير مرئية، وإنما يشمل أيضا مراجعة طرق فهمها ودراستها والتفكير في كيفية توظيف المعرفة الناتجة عنها. كما أبرز أن الجمع بين الاختصاصات والأجيال والخبرات لا يحقق قيمته بمجرد وجودها في المشروع، بل من خلال ما ينشأ بينها من نقاش وتعلّم ومراجعة مشتركة.

وبين ما تحقق من أعمال علمية وأدوات بحثية وما ينتظر مزيدا من التطوير والاستمرار، تطرح هذه التجربة سؤالا يتجاوز حدود المشروع نفسه: كيف يمكن أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع المدني مسارا دائما لإنتاج معرفة تستجيب للمشكلات التي يعيشها الناس؟

لعل أحد أهم دروسها أن الاستثمار في البحث لا يعني تمويل الدراسات وحدها، بل أيضا الاستثمار في الباحثين والفاعلين الميدانيين، وفي قدرتهم على طرح الأسئلة المناسبة ومراجعة المسلّمات وإنتاج معرفة يمكن البناء عليها لفهم الواقع والعمل على تغييره. ●

# خمسة اختيارات ميّزت التجربة البحثية للمشروع

**لم تقتصر خصوصية المشروع على تنوّع موضوعاته والفئات التي تناولتها بحوثه، بل شملت أيضا طريقة إنتاج المعرفة والتكامل بين الاختصاصات والخبرات وربط البحث العلمي بالعمل الميداني. خمسة اختيارات تكشف أبرز ملامح هذه التجربة وقيمتها العلمية والمنهجية:**



## 1. من إنتاج المعرفة إلى توظيفها في التغيير: خصوصية البحث الإجرائي

جمع المشروع بين ثلاثة مسارات بحثية متكاملة: رسائل ماجستير البحث والمقالات العلمية والبحوث الإجرائية. وفي حين ساهم المساران الأكاديميان في تعميق فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحليل أبعاده المختلفة، تميّز البحث الإجرائي بالسعي إلى ربط المعرفة بالتدخل الميداني وعدم الاكتفاء بتشخيص المشكلات وتفسير أسبابها.

فقد انطلقت الجمعيات المشاركة من قضايا مرتبطة بواقع الفئات التي تعمل معها، وساهمت في دراستها وإعداد خطط عمل تستجيب لخصوصية كل ميدان وإمكانيات التدخل فيه.

## 2. بناء رصيد من أدوات البحث قابل للتطوير

لم ينحصر العمل العلمي في إنجاز الدراسات، بل شمل تطوير أدوات لجمع المعطيات وتحليلها، من بينها الاستبيانات وأدلة المقابلات، ومراجعتها على ضوء التجارب الميدانية. يمثّل هذا «الرصيد من الأدوات» مكسبا علميا يمكن الاستفادة منه وتكييفه مع بحوث لاحقة. كما شجّع المشروع على استكشاف موضوعات غير مألوفة، بالتركيز على تجارب الفئات التي لا تحظى بالاهتمام الكافي.

## 3. المقاربة التقاطعية: فهم العنف في سياقاته المختلفة

أتاحت المقاربة التقاطعية تجاوز النظرة التي تتعامل مع النساء باعتبارهن فئة متجانسة، وفهم اختلاف أشكال العنف وآليات استمراره. فمن المهندسات إلى العاملات في المصانع والمجامع الفلاحية، وصولا إلى النساء اللواتي يواجهن الوصم الاجتماعي، كشفت البحوث عن دور علاقات القوة وظروف العمل والموقع الاجتماعي في تشكيل تجارب العنف وإمكانية الإفصاح عنه.

## 4. تعدد الاختصاصات وتكامل الأجيال والخبرات

أتاح المشروع تناول العنف القائم على النوع الاجتماعي من اختصاصات أكاديمية متنوعة، شملت علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا والتخطيط العمراني وعلوم الشغل والعلوم الزراعية والتصميم والرياضة. وقد سمح هذا التنوع بدراسة الظاهرة نفسها من زوايا مختلفة، وربط أبعادها النفسية والاجتماعية والمهنية والمكانية.

كما اختار المشروع التركيز على طلبة ماجستير البحث، بما أتاح مرافقة مختلف مراحل إنجاز أعمالهم، وتشجيع التفاعل بين الباحثين الشباب والأساتذة الجامعيين والفاعلين في المجتمع المدني.

## 5. من إنجاز البحوث إلى بناء ثقافة بحثية مستدامة

سعى المشروع إلى توفير بيئة عمل قريبة من مخابر البحث، تقوم على عرض الأعمال ومناقشتها ونقدها ومراجعتها جماعيا، إلى جانب تطوير مهارات الكتابة العلمية بالعربية والفرنسية وإتاحة فرص للمشاركة في لقاءات علمية دولية.

ولعلّ من أبرز مكاسب التجربة الإسهام في بناء «تنشئة اجتماعية علمية» تعزز التعلّم المشترك والاعتراف بقيمة العمل البحثي وتفتح المجال أمام تعاون مستمر بين الجامعة والمجتمع المدني.


ATFI
10 ANS D'IMPACT
ET D'INNOVATION
MISSION DE L'ATFI
Networking et mise en réseau professionnel
Accès des femmes aux opportunités professionnelles
Développement des compétences et du leadership
Inclusion et autonomisation des femmes
Égalité des genres et développement durable
Entrepreneuriat vert au féminin
NOS VALEURS















# هادية بالحاج يوسف: «قيمة البحث لا تكمن في نتائجه فقط، بل فيما يفتحه من إمكانيات للتغيير»

**على امتداد مسار جمع بين الجامعات والجمعيات والباحثين والباحثات خاض مركز «كوثر» تجربة في دعم إنتاج المعرفة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، ضمن برنامج تشاركي لتعزيز البحث ومناهجه والتشجيع على التطرّق لزوايا مستجدة حول مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.**

**في هذا الحوار، تتحدث هادية بالحاج يوسف، منسّقة البرنامج ومديرة وحدة إدارة المعارف وقواعد البيانات بالمركز، عن الخيارات التي وجّهت التجربة والتحديات التي رافقت تنفيذها، وما كشفته من تحوّلات تجاوزت أحيانا النتائج المنتظرة.**

لبنى النجار - كوثـــر



**«كوتريـــات»: ما الذي يميّز هذه التجربة عن المبادرات السابقة لمركز «كوثر» في دعم البحث العلمي؟**

بداية، ليست هذه المرة الأولى التي يعمل فيها مركز «كوثر» على دعم قدرات الباحثين والباحثات، فقد كانت لنا تجارب سابقة ضمن مشاريع بحثية متنوعة بالتعاون مع جامعات أجنبية. لكن خصوصية هذا المشروع تكمن في أنه يجمع للمرة الأولى، بين مرافقة طلبة الماجستير والباحثين الشباب والجمعيات لإنتاج بحوث ومقالات علمية ورسائل ماجستير بحث حول العنف القائم على النوع الاجتماعي.

جاء المقترح من التعاون الإسباني، وقام على ثلاثة محاور رئيسية هي: دعم البحث الأكاديمي وتعزيز قدرات الجمعيات لإنجاز بحوث إجرائية، وإنتاج مواد اتصالية للتوعية. وقد وجدنا فيه تقاطعا مع رسالة المركز، الذي يعتبر إنتاج المعرفة مدخلا أساسيا للتغيير الاجتماعي. فنحن لا ننظر إلى المشاريع باعتبارها مجرد فرص للتمويل وتنفيذ الأنشطة. كما نؤمن بأن المعرفة تنتج بصورة تشاركيّة من خلال التعاون بين المؤسسات البحثية والجامعات والمجتمع المدني. ومن هنا، دافعنا منذ البداية عن أن يكون جوهر المشروع مرافقة علمية مستمرّة، لا مجرد تقديم دعم لإنجاز البحوث.

وما أريد التنصيص عليه هنا هو أنه وفقا لمنظور مركز «كوثر»، لا تكمن قيمة البحث في الدراسة التي ننتجها فحسب، بل فيما يمكن أن تفتحه من نقاش وما تتيحه من إمكانيات للتغيير. فنحن لا نريد أن نضيف بحوثا جديدة إلى المكتبات، وإنّما أن ننتج معرفة تساعد على فهم أسباب العنف وأشكاله، وتوفر للفاعلين والفاعلات الأدلّة التي يحتاجونها لمساءلة الواقع والعمل على تغييره. وهذا ما جعلنا نهتم بالمسار البحثي نفسه، وليس فقط بنتائجه النهائية.

**«كوتريـــات»: كيف كانت الانطلاقة؟ وهل كانت استجابة الباحثين والجمعيات موافقة للتطلعات والانتظارات المتوقعة منذ بداية المشروع؟**

كان مركز «كوثر» قد واكب محطات مهمّة في البحث حول العنف ضد النساء في تونس، بما فيها المسح الوطني الأوّل وإعداد الاستراتيجية الوطنية. ومن خلال هذه التجربة والبحث البيبليوغرافي أيضا، لاحظنا أن جانبا كبيرا من الإنتاج البحثي ظلّ يتركّز حول العنف الزوجي والأسري مع حضور محدود لمواضيع أخرى لاسيما تلك المواضيع المستجدة أو الاستشرافية.

كان هدفنا واضحا منذ البداية: الخروج من الأطر التقليدية في اختيار المواضيع، لذلك أردنا تشجيع الباحثين والباحثات على




استكشاف مجالات غير مطروقة، والانفتاح على اختصاصات لا تشتغل تقليديا على النوع الاجتماعي. فعندما يتقدم طالب من اختصاص التصميم مثلا بمقترح حول العنف، فإننا لا ننظر فقط إلى جدّة الموضوع، بل أيضا إلى فرصة تكوين باحث جديد في هذا المجال.

أما الجمعيات، لاحظنا أنه لم تكن لديها الدراية الصحيحة بالفرق بين بحث ميداني وتقرير أو مسح وبحث إجرائي. صحيح أن للجمعيات قوة تدخل كبيرة ومهمة، لكن جلّها ليست متمكنة من أدوات البحث العلمي الصحيح والصارم. والحال أن خصوصيات الميدان هي عامل حاسم في عامل الابتكار والطرافة العلمية لموضوع البحث.

وقد سبق اختيار الأطراف المشاركة في المشروع من باحثين وجمعيات، عمل استكشافي ورسم لخريطة المؤسسات والبحوث في تونس الكبرى والكاف وصفاقس وسوسة وقابس. وتوقفنا على تفاوتات بين الجهات في الإنتاج المعرفي، إلى جانب نوع من العزوف عن دراسة موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكأن الموضوع استهلك ولم يعد هناك ما يمكن إضافته.

**«كوتريـــات»: كيف صمّمت المرافقة العلمية، وما أبرز النتائج التي حققتها؟**

المرافقة لم تكن مجرد اجتماعات دورية لمتابعة تقدّم البحوث. لقد شملت ورشات للكتابة العلمية وندوات متنقلة ومرافقة لغوية بالعربية والفرنسية، وتكوينا في استخدام أدوات مثل «زوتيرو» لتنظيم المراجع و«إنفيفو» لتحليل البيانات النوعية. وكانت بعض هذه الأنشطة استجابة لحاجات عبّر عنها المشاركون أنفسهم ولم تكن مبرمجة منذ البداية. هذه المرونة كانت مسألة على غاية الأهمية لضمان حسن سير المشروع وتقدم مراحل الإنجاز.

كان بإمكاننا أيضا أن نختار جمعيات لديها باحثون متمرسون، ونموّل بحوثا جاهزة ثم نحصل على النتائج في نهاية المشروع. لكن ماذا نكون قد أضفنا بذلك؟ لقد أردنا أن نستثمر في الأشخاص أنفسهم، وأن نرافق جمعيات وباحثين وباحثات يتعلّمون خلال المسار ويطوّرون قدراتهم. فنجاح المشروع بالنسبة إلينا لا يقاس فقط بعدد الدراسات والمقالات المنتجة، بل أيضا بما أصبح المشاركون والمشاركات قادرين على إنجازه بعد هذه التجربة.

كما حرصنا على عدم الحلول محل الجامعة أو المشرف الأكاديمي لإنجاز رسائل ماجستير البحث. فقد طلبنا موافقة المؤسسات الجامعية والمؤطرين، مع اعتماد معايير علمية مشتركة لجودة الأعمال المنتجة. فالهدف لم يكن تغيير طرق التأطير الجامعي، وإنما إتاحة الفرصة للطلبة للتعرّف إلى مناهج أخرى. ولم يكن المسار سهلا، فقد انسحب بعض الطلبة لأسباب شخصية أو لصعوبة مواكبة العمل، كما أن بعض الأعمال لم تستوف المعايير المطلوبة للنشر ضمن المشروع، حتى عندما تمت مناقشتها جامعيا. لكننا تمكنّا من إنجاز خمسة بحوث إجرائية وأربعة مقالات علمية وأربع رسائل ماجستير بحث، تناولت مواضيع متنوّعة من زوايا مختلفة.

**«كوتريـــات»: من المؤكد أن البحث قد واجه صعوبات مختلفة بالنظر إلى خصوصية المواضيع ومناطق البحث والفئات التي تم الاشتغال عليها. هل يمكنك مشاركتنا بعض هذه الصعوبات؟**

في الواقع، لم تكن الصعوبات مرتبطة بإنجاز البحوث في حد ذاتها، بل بدأت منذ مرحلة اختيار الباحثين والباحثات وتشكيل الفرق البحثية. وكما ذكرت سابقا، لمسنا عزوفا نسبيا عن الاشتغال على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتفاوتا بين الجهات في الاهتمام بهذه المواضيع والإنتاج البحثي حولها، مما اضطرنا إلى تمديد آجال الترشح ثلاث مرات والتواصل المباشر مع الجامعات. كما واجهت بعض الجمعيات صعوبات في إيجاد باحثين وباحثات لمرافقتها، خاصة في الكاف حيث لم تكن للجمعية المختارة تجربة في البحث باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، وفي قابس حيث استغرق تشكيل الفريق البحثي نحو شهرين.



وواجهنا أيضا مقاومة أولية لبعض المواضيع البحثية، كما حدث مع دراسة العنف ضد النساء المهندسات. فقد كان من الصعب في البداية تقبّل فكرة أن نساء يتمتعن بمستوى تعليمي ومكانة مهنية مرموقة يمكن أن يتعرضن إلى العنف فقط لكونهن نساء. لكن العمل الميداني وجمع المعطيات كشفا عن أشكال متعددة منه، بما في ذلك التحرش الجنسي والمعنوي والتمييز في الأجور والترهيب. وقد ساهم البحث في مراجعة بعض التصوّرات المسبقة داخل الجمعية نفسها.

أما على المستوى الميداني، فقد تمثل أحد أبرز التحديات في الوصول إلى النساء المعنيات بالدراسات وتهيئة الظروف المناسبة للحصول على شهاداتهن، خاصة في المواضيع الحساسة. ففي قابس، حرصنا على عدم اعتماد مركز إيواء النساء ضحايا العنف مصدرا جاهزا لاختيار المشاركات، احتراما للاعتبارات الأخلاقية. وكان التعاون مع جمعية محلية في الحامة تنشط في المجال الثقافي وتتمتّع بقربها من النساء، مهمّا للوصول إلى نساء تعرضن للعنف ولم يكن من السهل أن يتحدثن عن تجاربهن. وكانت هذه التجربة مهمة بالنسبة إلى الباحثات أنفسهن، إذ دفعت إحداهن رغم خبرتها السابقة في المجال، إلى مراجعة بعض تصوّراتها حول العنف وما تعيشه النساء من ضغوط اجتماعية.

وفي سوسة حيث تم العمل على العنف المسلط على النساء العاملات في مصنع للكوابل، لم يكن الحصول على شهادات من عدد من المتدخلين متاحا إذ تم رفض الادلاء بشهادات حول الموضوع.

**«كوتريـــات»: ما هو إن صح السؤال التغيير أو بوادر التغيير التي تمت ملاحظتها حتى الآن؟**

لا أقول إن مقابلة بحثية تستطيع وحدها تغيير حياة شخص، أو أن مشروعا يكون كفيلا بتغيير التصورات والممارسات. لكن ما لمسناه مثلا هو أن إتاحة الفرصة للنساء للتعبير عن تجاربهن، والإصغاء إليهن، قد تفتح مسارا مختلفا في فهم الذات والحقوق. وهنا أدركنا أن عملية البحث نفسها قد تكون لها قيمة تتجاوز النتائج المنشورة. لا يمكن كذلك الحديث عن أثر اجتماعي عميق بعد ثمانية عشر شهرا فقط، لكن يمكننا رصد التغيرات التي حدثت خلال المسار. لقد رأينا تطورا في قدرات الباحثين والباحثات، وفي طريقة عمل الجمعيات، وحتى في نظرة بعض الأشخاص إلى تجاربهم. وقد أخبرنا مشاركون بأنهم اكتسبوا أدوات لم تكن متاحة لهم في تكوينهم الجامعي، بينما قالت جمعيات إنها أصبحت أكثر قدرة على فهم البحث العلمي وتوظيفه في عملها.

ولعلّ تجربة البحث حول الوصم الاجتماعي بوصفه عائقا أمام نفاذ النساء ضحايا العنف إلى العدالة في قابس، من أكثر التجارب التي كشفت لنا أهمية المسار البحثي في حدّ ذاته. فقد تحدّثت إحدى النساء المشاركات في البحث عن العنف الشديد الذي تعرضت له، وعن الضغوط العائلية والاجتماعية التي جعلتها تشعر بالذنب رغم أنها الضحية. وخلال المقابلات والنقاشات، بدأت تعيد النظر في هذا الشعور وتدرك أن ما تعرّضت له ليس مسؤوليتها، وأن من حقها المطالبة بحقوقها.

وما كان لافتا بالنسبة إلينا هو انتقالها من الحرص على إخفاء هويتها إلى التعبير عن رغبتها في الحديث عن تجربتها بوجه مكشوف. كما أن إحدى الباحثات المشاركات أقرت بأنها اكتشفت، من خلال الاحتكاك بالنساء، جوانب من واقع العنف لم تكن تدركها رغم اشتغالها السابق في المجال. وهذا ما جعلنا ننتبه إلى أن البحث لا يغيّر فقط فهمنا للظاهرة، بل قد يدفع الأشخاص المشاركين فيه والباحثين أنفسهم إلى مراجعة تصوراتهم ومواقفهم.

تعلّمنا فعلا أن بعض النتائج الأكثر أهمية لا تظهر بالضرورة في المؤشرات التي نضعها عند تصميم المشروع. كيف نقيس، مثلا، تغيّر نظرة باحثة إلى موضوع العنف؟ أو اكتشاف جمعية أنها كانت تتعامل مع مشكلة معينة من زاوية محدودة؟ أو شعور امرأة شاركت في البحث للمرة الأولى، بأنها ليست مذنبة وأن من حقها المطالبة بحقوقها؟ لا أقول إن هذه التحوّلات تكفي للحكم على الأثر بعيد المدى، لكنها مؤشرات نوعية لا ينبغي تجاهلها. ولهذا، من الدروس التي خرجنا بها ضرورة توثيق مسار التغيير نفسه وليس فقط حصر النتائج النهائية.

**«كوتريـــات»: بين الفرص والتحديات، ما أبرز الدروس التي ينبغي البناء عليها مستقبلا؟**

أوّل درس هو أننا لا نستطيع تطوير البحث الجامعي بالعمل مع الطلبة وحدهم. يجب أيضا إشراك الأساتذة والمؤطرين والمؤسسات الجامعية، لأنهم جزء أساسي من منظومة إنتاج المعرفة.

والدرس الثاني يتعلق بتشجيع كتابة المقالات العلمية ونشرها. فنحن بحاجة إلى تكوين أجيال جديدة من الباحثين والباحثات، وإلى توفير الأدوات التي تساعدهم على تطوير مساراتهم العلمية.

أما على مستوى الجمعيات، فأعتقد أنه يتوجّب علينا مواصلة الاستثمار في البحوث الإجرائية، ليس فقط لإنتاج الدراسات بل لمساعدة الجمعيات على تقييم ممارساتها وتطوير تدخلاتها، وتحويل النتائج البحثية إلى أنشطة ملموسة للوقاية من العنف عموما وأشكاله العميقة والخفية خصوصا. فالجمعيات تمتلك ميزة أساسية، وهي قربها من الميدان. وإذا استطعنا الجمع بين هذه الخبرة والمعرفة العلمية الدقيقة، يمكن أن نصل إلى فهم أعمق للمشكلات، وإلى تدخلات أكثر ملاءمة للواقع.

وأتمنى أن تتكرر هذه التجربة، سواء في تونس أو في بلدان عربية أخرى، مع مراعاة خصوصيات كل مجتمع. فمناهضة العنف لا تتحقق بالشعارات وحدها، وإنما تحتاج إلى مزيد من الدراسات والأدلة العلمية التي تكشف مواطن الخلل وتساعد على اقتراح الحلول.

وما نطمح إليه هو بحث علمي يتجاوز المواضيع المستهلكة والمقاربات الجامدة وينفتح على مجالات وقطاعات جديدة، بمنهجيات قوية. بحث يجمع الجامعات والمجتمع المدني والإعلام والباحثين والباحثات حول هدف مشترك. فالغاية ليست فقط أن ننتج معرفة جديدة حول العنف، بل أن نفتح من خلاله، إمكانيات حقيقية للتغيير. ●

# وجع الميدان

تعلّمنا في علم الاجتماع أن نحافظ على مسافة نقدية بيننا وبين موضوعاتنا البحثية، وأن نضبط مشاعرنا حتى لا تؤثر في قدرتنا على الفهم والتحليل. لكنني تعلمت من تجربتي الميدانية أن هذه المسافة ليست دائمًا ممكنة، خصوصًا عندما نبحث في قضايا تمس حياتنا، وننتمي إلى المجتمع نفسه الذي تنتمي إليه النساء اللواتي ندرس تجاربهن.

خضت تجربتين ميدانيتين تركتا في نفسي أثرًا عميقًا. كانت الأولى في بحث عن جرائم الشرف، ولم أتمكن من إكماله بسبب التأثر الشديد بالحالات التي واجهتها. لم أكن أستمع إلى حكايات نساء غريبات عني، بل إلى نساء يعشن في المجتمع نفسه الذي أعيش فيه، وتخضع حياتهن للمنظومة الثقافية والأخلاقية ذاتها. كنت أدرك، مع كل حالة، أن ما حدث لإحداهن ليس بعيدًا تمامًا عن احتمالات حياة أي امرأة تعيش في السياق الاجتماعي نفسه. لم أكن أرى الضحية أمامي فقط، بل كنت أرى نفسي أيضًا، وأدرك أن انتمائي إلى هذا المجتمع لا يجعلني بالضرورة مستثناة من العنف الذي أدرسه.

أمّا التجربة الثانية فكانت في بحث عن سفاح القربى، وكانت معظم الضحايا فتيات صغيرات، بعضهن يعشن ظروفًا من التفكك الأسري. كانت هذه التجربة أشد قسوة، لأنها هزت ثقتي بأكثر العلاقات التي نفترض أنها آمنة: علاقات القرابة والأسرة. لم تكن الحكايات تنتهي بانتهاء المقابلات، بل كانت ترافقني إلى البيت. أصابني قلق شديد وحزن واكتئاب، وأصبحت أكثر شكًا في المحيطين بي، وأعيش خوفًا مستمرًا على طفلتي. لقد تغير إحساسي بالأمان، ولم أعد أنظر إلى بعض العلاقات الاجتماعية كما كنت أنظر إليها من قبل.

أروي هذه التجربة لا لأقول إنّ الباحثات أكثر ضعفًا، بل لأشير إلى مسألة نادرًا ما نناقشها في أخلاقيات البحث. فنحن نهتم، وهذا واجب، بحماية المبحوثين من الأذى، ونضع الإجراءات التي تضمن سلامتهم وخصوصيتهم، لكننا كثيرًا ما ننسى الباحثين الذين يستمعون إلى تجارب العنف، ويحملون آثارها النفسية معهم.

إن الباحث ليس آلة لجمع المعلومات، ولا يستطيع دائمًا أن يفصل بين معرفته العلمية ومشاعره الإنسانية. وقد يكون انتماؤه إلى مجتمع الدراسة مصدرًا لفهم أعمق، لكنه قد يجعله أيضًا أكثر تأثرًا بما يسمعه ويشاهده.

لهذا أعتقد أن علينا، كباحثين ومؤسسات أكاديمية وجهات ممولة، أن نعيد التفكير في أخلاقيات البحث الميداني، وأن نجعل حماية الباحثين جزءًا أساسيًا منها. نحن بحاجة إلى تدريب الباحثين على التعامل مع الشهادات المؤلمة، وتوفير الدعم النفسي والإشراف المهني لهم، وإتاحة الحق في التوقف عندما يصبح الاستمرار مؤذيًا، دون أن يُعد ذلك فشلًا أو ضعفًا.

كما ينبغي أن نتعلم أن الموضوعية لا تعني غياب المشاعر، وإنما الوعي بها وفهم أثرها في إنتاج المعرفة.

لقد علمتني تجربتي أن بعض البحوث لا تنتهي عندما نغادر الميدان؛ فقد يبقى الميدان في داخلنا طويلًا. وعلمتني أيضًا أن الاعتراف بحدود قدرتنا على الاحتمال لا ينتقص من قيمتنا كباحثين.

وأختم بسؤال أراه ضروريًا: إذا كنا نحرص على حماية من نبحث في معاناتهم، فمن يحمي الباحثين الذين يصغون إلى هذه المعاناة ويحملون وجعها؟

إن حماية الباحث ليست مسألة شخصية، بل مسؤولية علمية وأخلاقية لا تقل أهمية عن حماية المبحوث. ●

**الدكتورة : ميسون العتوم**
أكاديمية وباحثة في مركز دراسات المرأة
في الجامعة الأردنية

# حين يكشــف البحــث العلمــي وجوها أخــرى للعنـــف القــائم علـــى النــوع الاجتماعي

**ليس للعنف عنوان واحد، ولا وجه واحد، ولا مكان محدّد. فقد يبدأ من كلمة في فصل دراسي، أو تعليق على منصة رقمية، أو ممارسة تمييزية داخل مؤسسة مهنية. وقد يتجسّد في علاقة زوجية تحكم قبضتها على امرأة، أو في وصم اجتماعي يحاصر ناجية تبحث عن العدالة، أو في علاقات اقتصادية يفترض أن تفتح أمام النساء أبواب الاستقلال والتمكين، فإذا بها تطرح أسئلة جديدة حول استمرار التفاوت والهيمنة.**

**من قاعات الدراسة إلى المصانع، ومن مكاتب الإحاطة الاجتماعية إلى أروقة البرلمان، ومن المجال الافتراضي إلى الفضاء العام، تتعدد الأمكنة التي يمكن أن يتخذ فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي أشكالا مختلفة، بعضها ظاهر وبعضها لا يدرك بسهولة، وبعضها قد يمارس تحت غطاء الأعراف الاجتماعية أو علاقات العمل أو التراتبية المؤسساتية.**



## العنف الذي يتغيّر شكله ولا يغيب

لكن ماذا يحدث حين تصبح هذه التجارب موضوعا للبحث العلمي؟ ما الذي يمكن أن تكشفه المقابلات الميدانية والتحاليل الاجتماعية والنفسية ودراسات الخطاب والبحوث النوعية مما قد لا تكشفه الأخبار اليومية أو الإحصائيات وحدها؟ تلك بعض الأسئلة التي تفتحها ضمن المشروع مجموعة من الدراسات الجامعية والبحوث الاجرائية والمقالات العلمية التي تتناول العنف القائم على النوع الاجتماعي، من زوايا متعددة تتقاطع فيها التجارب الفردية مع البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسساتية. أعمال تدعو إلى النظر أبعد من الوقائع المعزولة، وإلى مساءلة ما يجعل العنف مقبولا وما يساهم في استمراره وما يعوق التصدي له.

## عندما يتسلّل العنف إلى تفاصيل الحياة اليومية

تتغير علاقات القوة بين النساء والرجال بتغيّر القوانين وتطور أنماط الحياة، وقد تجد بعض التفاوتات لنفسها طرقا جديدة للاستمرار، حتى داخل الفضاءات التي يفترض أن تتيح فرصا أكبر للمساواة والحرية؟ من المدرسة حيث تتشكّل التصورات الأولى للأدوار الاجتماعية، إلى الفضاء الرقمي الذي أصبح جزءا من الحياة اليومية للمراهقات، وصولا إلى الأسرة وما تفرضه الأعراف من أحكام على الأمومة والأبوة خارج إطار الزواج، تقودنا ثلاثة أعمال بحثية إلى مساءلة العلاقة بين التمثلات الاجتماعية والتفاوت القائم على النوع الاجتماعي.

في قاعات الدرس، تكشف رسالة ماجستير بعنوان «تمثلات المدرسين والتلاميذ للمساواة بين الجنسين» مفارقة لافتة. فبدلا من أن تكون المدرسة فضاء للتحديث وتعزيز الحقوق، تصطدم مفاهيم المساواة بعقليات محافظة لدى الأساتذة والتلاميذ معا، لتتحول المؤسسة التربوية إلى فضاء يعيد إنتاج الأدوار التقليدية والعنف الرمزي باسم القيم والعادات.

أما في العالم الافتراضي، فتأخذ الهيمنة أشكالا تقنية حديثة، حيث يسلّط المقال العلمي «الفتيات المراهقات والعنف الرقمي بين التجربة والتمثل: دراسة ميدانية في حي شعبي بتونس العاصمة» الضوء على واقع يومي مرير تعيشه



الفتيات أمام شاشاتهن، بين ابتزاز جنسي وتنمّر وإساءة وتشهير، ما يحوّل الفضاء الرقمي إلى فضاء جديد لممارسة الهيمنة والاعتداء.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد إلى عمق المجتمع، إذ يكشف المقال البحثي حول «تجربة الأمومة والأبوة خارج إطار الزواج وإعادة إنتاج التفاوت بين الجنسين» عن سياسة الكيل بمكيالين، حيث تتحمل «الأم العزباء» وحدها قسوة الوصم الاجتماعي والعزل، بينما يخرج «الأب الأعزب» من التجربة بأخف الأضرار، لتكرّس الأعراف تفاوتا صارخا ضد النساء.

ترسم هذه الأبحاث مجتمعة خلاصة واضحة: العنف المسلّط ضد النساء والفتيات ليس مجرد حوادث عابرة، بل هو منظومة فكرية واجتماعية تتوارثها الأجيال وتعيد تشكيل نفسها مع كل عصر. وتؤكد نتائج هذه البحوث أن سن القوانين لن يؤتي ثماره ما لم تصاحبه معركة وعي حقيقية تبدأ من مناهج التربية وتصل إلى تفكيك الأحكام المسبقة التي يتم إعادة إنتاجها.

## العمل والتمكين: هل يكفي الاستقلال الاقتصادي للحماية من العنف؟

في عالم النشاط الاقتصادي، تطمح النساء بمجرد ولوجهن إلى سوق العمل وتحقيق الاستقلال المالي ضمان الحماية من مختلف أشكال الهشاشة والعنف وتوسيع هوامش الحرية والمشاركة الفاعلة. غير أن القراءة التقاطعية المتأنية لحصيلة ثلاثة بحوث إجرائية، شملت فئات متباينة في رأس المال الرمزي والتعليمي وطبيعة فضاء العمل (المهندسات التونسيات بتونس الكبرى وعضوات مجامع التنمية الفلاحية بالكاف وعاملات مصانع الكوابل بسوسة)، تكشف عن واقع مركّب: العمل ليس دائما درعا واقيا بل قد يتحوّل بذاته إلى حقل لإعادة إنتاج العنف وتطوير أشكال أكثر تعقيدا من الهيمنة والسيطرة.

تسقط البحوث الإجرائية الثلاثة وهم الحصانة التلقائية التي يفترض أن يوفّرها الاستقلال المالي والتعليمي للنساء ضد الهشاشة والعنف، كاشفة عن فضاءات عمل تعيد إنتاج الهيمنة على النساء وتحكم السيطرة عليهن بمختلف مواقعهن الطبقية. ففي دراسة «العنف القائم على النوع الاجتماعي المسلّط على النساء المهندسات في المجال المهني» بمنطقة تونس، لم تشفع الكفاءة العالية للمهندسات أمام التمييز في الأجور والتجميد الوظيفي، مع تفضيل أغلبهن الصمت لغياب قنوات انتصاف آمنة.

وتتكرر هذه الهشاشة في بيئة ريفية عبر دراسة «مجامع التنمية الفلاحية النسائية بين وعود التمكين الاقتصادي وإعادة إنتاج العنف الاقتصادي القائم على النوع الاجتماعي» بمنطقة الكاف (الشمال الغربي)، حيث تحوّلت هياكل التمكين إلى فضاءات متناقضة تتداخل فيها فرص بناء القدرات بالأعراف الذكورية والعنف الرمزي. أما في دراسة «بين الإنتاج والاستغلال: عاملات الكوابل بالمناطق الصناعية في سوسة (منطقة الساحل) في مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي»، فقد أفرز ضغط خطوط الإنتاج شكلا أخطر من القهر تمثل في «تطبيع العنف وحجبه»، لدرجة تعجز معها العاملات عن تشخيص الانتهاك وتسميته.

ومع ذلك، تظل بيئات العمل ساحات للمقاومة وبناء الوعي النقدي. فالمجمع الفلاحي يتيح نسج شبكات التضامن والمطالبة بالشفافية والحوكمة، كما أن إنصاف عاملات الكوابل ينطلق من بناء قدراتهن الذاتية على تعريف العنف وفهم مختلف أشكاله وانتزاع الحقوق. وتؤكد هذه القراءة أن التمكين الحقيقي لا يختزل في دخل مالي، بل هو مسار مركّب يقتضي تعرية ممارسات التستّر داخل بيئات العمل وربط العمل ببيئة تشريعية وتنظيمية حامية تصون الكرامة والمساءلة.

## نساء تحت الاستهداف: من الحديقة إلى الميدان وصولا إلى قبة البرلمان

تتقاطع ثلاثة أعمال بحثية أخرى في مساءلة حضور النساء في الفضاء العام لتكشف عن حقيقة بنيوية: كلما تقدمت المرأة لتشغل حيّزا في الفضاء المشترك، واجهت آليات ضبط ورقابة تسعى إلى تقييد حضورها وتحويله إلى وجود مشروط ومحفوف بالخطر.

يبدأ هذا المسار من أبسط مستويات الفضاء العام وأكثرها يومية، حيث يسائل المقال العلمي «أجساد في حالة عبور: ظهور الجسد الأنثوي وإكراهات الحركة في المنتزه الأخضر بالقرجاني في تونس» كيف يمكن أن يتحّول فضاء موجّه أساسا للراحة والترفيه إلى أداة لممارسة العنف القائم على النوع الاجتماعي. فالحديقة العامة تفرض عبر تنظيمها المكاني إملاءات حركية على النساء، محوّلة وجودهن إلى مجرد «عبور عاجل ومؤقت»، يحرمهن من حقهن الطبيعي في التوقف والجلوس والتجول الآمن كما هو الحال مع بقية الرواد الذكور.



ويتصاعد التضييق عند الانتقال إلى فضاء العمل والإنتاج الخارجي، إذ تكشف رسالة الماجستير المعنونة بـ«العنف المسلط على الصحفيات والإعلاميات من 2014 إلى 2024» عن الطبيعة التقاطعية للعنف في الميدان الصحفي، حيث تتشابك الهوية المهنية مع الجندر والسن والانتماء الجهوي ولون البشرة لمضاعفة أشكال العنف المادي والمعنوي والرمزي. ويقود هذا الاستهداف في الشارع إلى إجبار الصحفيات على «الانسحاب الطوعي» والتقوقع في العمل المكتبي. غير أن الهروب من الميدان لا يوفر ضرورة الحماية، بل يسقطهن في فخاخ عنف مؤسسي داخلي تشتد شراسته كلما تعدّدت عوامل الهشاشة لدى الضحية.

ويبلغ هذا الاستهداف ذروته حين تقتحم المرأة مراكز صنع القرار، حيث يظهر المقال العلمي «البرلمانيات التونسيات في مواجهة العنف الرقمي السياسي على الميديا الاجتماعية» كيف تلاحق آليات الإقصاء النساء حتى قمة التمثيل السياسي. فالمنصات الاجتماعية، وفي مقدمتها فيسبوك، تتحول إلى فضاءات غير آمنة وميدان للعنف المعنوي وخطاب الكراهية، بهدف ترهيب البرلمانيات وإعادة إنتاج العنف السياسي ضدهن ونزع الشرعية عن حضورهن القيادي، مما يعكس تحوّل أدوات التواصل إلى ساحة حرب رمزية لتقويض حقوقهن ومكتسباتهن السياسية.

## من التجربة إلى التعهد: تفكيك العوائق الاجتماعية والمؤسسية والنفسية في مسارات الإنصاف

تُظهر الدراسة الإجرائية «الوصم الاجتماعي عائق أمام نفاذ النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى العدالة في قابس» كيف يتحول المعيار الاجتماعي إلى حاجز يعطل مسارات التقاضي. فالتبليغ ينظر إليه في بيئات عدة كفعل انحرافي وخرق للأعراف يهدّد سمعة العائلة وتماسكها، مما يقلب الأدوار ويجعل من الضحية مسؤولة



عن التفكك الأسري بدل حمايتها. هذا التحميل الذاتي والاجتماعي للذنب يجبر النساء على الصمت، ما يرجئ اللجوء إلى القضاء حتى يبلغ العنف مستويات تهدد السلامة الجسدية أو الحياة.

وفي سياق متصل، تكشف رسالة الماجستير «ظروف الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في مجال التعهد بالنساء المعنفات من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل» عن الصعوبات الهيكلية التي تعيق المرافقة المؤسسية. فالأخصائي يواجه هشاشة مركّبة تتجاوز البعد الاقتصادي لتشمل تعقيدات نفسية وعلائقية في ظل نقص الموارد اللوجستية وتراكم الملفات وضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين. وأمام هذه الحدود التنظيمية، يضطر المهنيون إلى ابتكار استراتيجيات تكيّف بديلة قوامها الاجتهاد الفردي والشبكات غير الرسمية، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز آليات الدعم لضمان استدامة التعهد.

وتتخذ الإكراهات المؤسسية بعدا أشد تعقيدا في البحث الإجرائي «تقييم كفاءات المثقفات النظيرات في التدخل لدى عاملات الجنس ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي» بفرع جمعية ATL بصفاقس، والذي يركز على فئة عاملات الجنس كوسط عالي الهشاشة والوصم. فرغم امتلاك المثقفات النظيرات القدرة على بناء الثقة والاستماع العفوي بحكم تقارب التجربة واللغة، يظل تدخلهن مكبّلا بنقص التأهيل لإدارة الأزمات والإنهاك النفسي وتجاهل المؤسسات الرسمية لأهمية دورهن. وتؤكد المخرجات أن حماية هذه الفئة الهشة من العنف تقتضي تجاوز المبادرات التلقائية نحو تأهيل مؤسسي يدمج النظيرات رسميا داخل شبكة الحماية والتكفل.

وعلى المستوى الذاتي العميق، تؤكد رسالة الماجستير «من الهيمنة إلى البحث عن التوازن: دراسة حالة إكلينيكية لامرأة ضحية للعنف الزوجي» أن النجاة لا تختزل في تدبير قانوني أو إيواء مؤقّت. إذ تفكك الدراسة الأثر النفسي للعنف المتراكم عبر الطفولة والزواج والأمومة، والذي يتجلى في اضطراب ما بعد الصدمة وتوارث العنف عبر الأجيال. وتخلص النتائج إلى أن الخروج من الهيمنة واستعادة الأمان مشروطان بمرافقة إكلينيكية متخصصة تعيد وصل الانقطاعات الزمنية لبناء المرونة النفسية وترميم الهوية.

تكشف هذه الأبحاث عن واقع مرير وقبيح يقتضي تغييره أن تنطلق معركة النساء ضد العنف من كسر الصمت ومواجهة الوصم وتجريم العنف بمختلف أشكاله ومواجهة إفلات الجاني من العقاب مهما كان شكل العنف المسلط على النساء والفتيات. ولن تجد الترسانة القانونية معناها الحقيقي على أرض الواقع ما لم يتم بناء منظومة وقاية وحماية شاملة ودامجة تكسر التطبيع المجتمعي والتعتيم المؤسسي وتدعم تأهيل الفاعلين الميدانيين وتعيد هيكلة الفضاءات المهنية والعامة لتكون آمنة للجميع. ●

## حين يغيّر البحث أسئلته:

# باحثات وباحثون يروون ما تعلّمــوه من دراسـة العنــف ضــد النســاء

**«لقد اعتدنا في المجتمع المدني على العمل الميداني، لكن اكتساب نظرة علمية ومنهجية لدراسة الظاهرة بعمق قبل التدخل الميداني كان أمرا فارقا». بهذه الكلمات تختصر درة صيود، ممثلة «الجمعية التونسية أولادنا»، أحد أهم الدروس التي خرجت بها من تجربتها في البحث حول العنف المسلط على النساء العاملات في القطاع الصناعي بسوسة.**

**لم يكن الأمر بالنسبة إليها مجرد اكتساب أدوات جديدة. فدرة التي تدرس القانون، وجدت نفسها أمام مجال لم تخضه من قبل، وهو البحث السوسيولوجي، واكتشفت أن معرفة الميدان لا تعني بالضرورة امتلاك الأدوات اللازمة لفهم ما يحدث فيه.**

**تلتقي تجربتها مع شهادات باحثين وباحثات وممثلين عن جمعيات شاركوا في برنامج المرافقة العلمية لمركز «كوثر» حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. شهادات تتحدث عن أسئلة تغيّرت ومواضيع لم تكن مطروحة وتصورات أعيد النظر فيها، وعن العلاقة بين ما نعرفه عن العنف وما نحتاج إلى فهمه قبل محاولة التصدي له.**

## عندمــا لا يكــون العنــف واضحــا للعيــان

«ظاهرة قد تبدو في الظاهر غير موجودة !». هكذا يصف بوجمعة زريدية، ممثل الجمعية التنموية بالمنيهلة، موضوع البحث الذي اشتغلت عليه جمعيته بالشراكة مع جمعية المهندسات التونسيات حول العنف المسلّط على المهندسات في الفضاء المهني. فوجود نساء متعلمات وفي مواقع مهنية متقدمة قد يجعل البعض يستبعد تعرضهن للعنف.

لكن بالنسبة إلى بوجمعة، كانت المفاجأة فيما كشفه التقدم في البحث: «كلما تعمقنا في البحث والاستبيانات... تكشّفت لنا معطيات وحقائق جديدة».

لم يعد السؤال إذن ما إذا كان العنف موجودا في هذا الوسط، بل كيف يمكن فهم أشكاله وتجلياته التي لا تظهر بالضرورة للعيان.

وتعبّر شيماء دجبّي، طالبة الماجستير بالمعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، عن تحوّل مشابه في طريقة التفكير. فهي تصف التجربة بأنها «نقطة تحول حقيقية في مسارنا الأكاديمي والمنهجي»، لأنها دفعت المشاركين إلى أن «نعيد النظر في مسلماتنا ومفاهيمنا المسبقة» وفي كيفية معالجة مواضيعهم البحثية.

ويبدو أن أحد الدروس التي جمعت بين التجربتين هو أن البحث لا يختبر الفرضيات فقط، بل يضع أحيانا قناعات الباحث نفسه موضع مساءلة.

## قضايا مسكوت عنها تبحث عمّن يدرسها

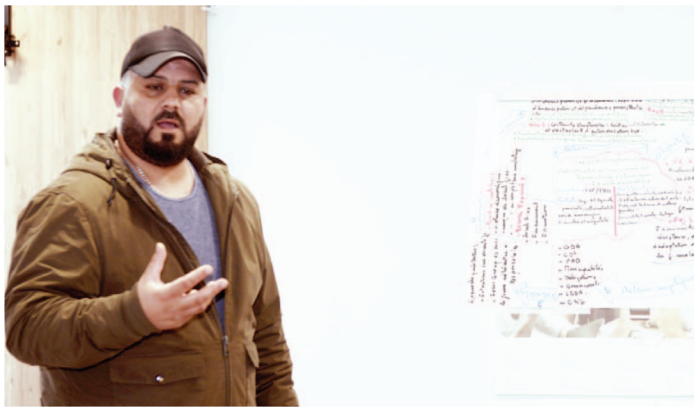
بالنسبة إلى نسرين بن عبد الجليل، الباحثة ضمن فريق «الجمعية التونسية أولادنا»، لم يكن اختيار العنف المسلّط على النساء في القطاع الصناعي بسوسة اعتباطيا.

فقد انطلق الفريق من ملاحظات ميدانية جعلته ينتبه إلى «فراغ كبير وغياب شبه تام لتناول هذه القضية»، سواء في الدراسات والبحوث أو في وسائل الإعلام. وتصف نسرين الموضوع بأنه ظل «مبهما ومسكوتا عنه»، ولا يناقش بالشكل المطلوب، سواء من قبل المجتمع المدني أو السلط المعنية.

من هنا، لم يعد البحث مجرد وسيلة لجمع المعطيات، بل فرصة لطرح قضية لم تجد مكانها الكافي في النقاش العام.

وبالنسبة إلى باحثين آخرين، اتخذ اكتشاف زوايا جديدة للعنف مسارات مختلفة. فقد اختارت سحر دحمان من جامعة منوبة دراسة العنف ضد الصحفيات والإعلاميات في تونس بين 2014 و2024.

وتكشف هذه المواضيع، على اختلافها، أن البحث في العنف لا يقتصر على فضاء الأسرة، بل يمكن أن يهتم بفضاءات أخرى كالمصنع أو الملعب أو غرفة الأخبار، وحتى من عمل فني.












## حيـــن تتعلـم الجمعيـات أن تتوقـف قليـلا قبـل التدخـــل

تقول درة صيود إنها تريد اعتماد مسار البحث الإجرائي في تدخلاتها المستقبلية. فالتجربة، كما تروي، مكّنتها من اكتشاف الجانب السوسيولوجي والمنهجي لأول مرة، رغم خلفيتها القانونية. وهي ملاحظة تفتح سؤالا مهمّا: هل يكفي أن نكون قريبين من مشكلة اجتماعية حتى نفهم أسبابها؟

بالنسبة إلى شكري طرش، الباحث في علم الاجتماع والأخصائي الاجتماعي بالجمعية التونسية للوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا والسيدا وعلاج الإدمان، تكمن خصوصية البحث الإجرائي في العلاقة بين المعرفة والعمل. يقول: «نحن لا نكتفي بالبحث النظري المجرد، بل نمر إلى تطبيق الأفكار والنتائج على أرض الواقع»، من خلال دورات تكوينية وتدريبية منها ما يستهدف المثقفين النظراء.

وتلتقي الشهادتان عند فكرة واحدة: أن البحث يمكن أن يساعد الجمعيات على الانتقال من التدخل المبني على الملاحظة والخبرة وحدهما إلى تدخل يستند إلى أدلة وبراهين علمية.

## ما الذي يتعلّمه الباحث خلال مسار البحث؟

لم تكن المواضيع الجديدة وحدها مصدر التعلم. فقد اكتشف بعض المشاركين قيمة الاستماع إلى باحثين يدرسون العنف من زوايا مختلفة.

تقول سحر دحمان إن التجربة مكّنتها من «اكتشاف مواضيع بحثية أخرى لزملائي وزميلاتي»، وهو ما فتح أمامها مجالات وزوايا جديدة لدراسة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أما أنيسة ماركو، الأخصائية النفسية في علم النفس السريري للأطفال والمراهقين، التي تبحث في الصدمات النفسية ومسارات الصمود والتعافي، فتشير إلى أن تعدد الاختصاصات ساعدها على توضيح مفاهيم كانت تحتاج إلى مزيد من التدقيق.

وتستحضر نسرين بن عبد الجليل «لحظات التبادل والتفاعل» مع الفرق القادمة من تونس وصفاقس والكاف وقابس، معتبرة أنها سمحت بفهم أعمق لأشكال العنف المتعددة التي تتعرض لها النساء في مختلف الجهات.

## ما الذي يبقى من التجربة؟

لا تسمح هذه الشهادات وحدها بقياس أثر البحوث في الحد من العنف ضد النساء. لكنها تكشف عن تغيّرات في نظرة المشاركات والمشاركين إلى مواضيعهم وإلى أدوارهم كباحثين وفاعلين في المجتمع المدني.

وتعيدنا هذه التجارب إلى سؤال بسيط: ماذا يبقى من البحث بعد الانتهاء من كتابة نتائجه؟ ربما تكمن الإجابة في الأسئلة التي أصبح الباحثون يطرحونها بطريقة مختلفة وفي القضايا التي باتت الجمعيات تراها بوضوح أكبر، وفي المعرفة التي يمكن أن تساعدها على تطوير عملها. فأحيانا، يبدأ التغيير قبل أن يصل البحث إلى صفحته الأخيرة.●

# ندوات علمية متنقلة لتجديد البحث في العنف القائم على النوع الاجتماعي

**تكتسب الندوات العلمية أهميتها من قدرتها على خلق فضاءات للحوار بين الباحثين والباحثات، وتبادل الخبرات والمقاربات المنهجية، ومساءلة الممارسات البحثية وتطويرها. وتتضاعف هذه الأهمية عندما يتعلق الأمر بظاهرة معقّدة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، التي يستدعي فهمها تجاوز حدود التخصصات الأكاديمية والانفتاح على تجارب علمية وميدانية متنوعة، والوعي بالتحديات الأخلاقية المصاحبة لإنتاج المعرفة حولها.**




من هذا المنطلق، اعتمد مركز «كوثر» الندوات العلمية المتنقلة إحدى آليات تبادل الخبرات وبناء القدرات ضمن برنامجه لدعم الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وقد قامت فلسفة عقد الندوات العلمية المتنقّلة على توسيع دائرة تداول المعرفة وعدم حصرها في العلاقة التقليدية بين الباحث والمشرف الأكاديمي، من خلال إشراك طلبة الماجستير والدكتوراه والأساتذة الجامعيين والباحثين والفاعلين الجمعياتيين، وإتاحة فرص التشبيك بين خبرات تونسية ودولية مختلفة.

## من التخصّصات المنفصلة إلى المعرفة المتكاملة

لقد عكس تنوّع الخبرات المشاركة في الندوات الثلاث التي عقدها مركز «كوثر» بين جويلية ونوفمبر 2025 هذا التوجه. ووفّر هذا التنوع أرضية لمناقشة مناهج البحث النوعي والكمي والبحوث الإجرائية، وإشكاليات البحث الميداني وتحليل البيانات، بما يتيح النظر إلى الظاهرة من زوايا مختلفة تتكامل فيما بينها.

## الخبرات الدولية: التعلّم من الاختلاف

شكّل الانفتاح على الخبرات الدولية أحد الأبعاد الأساسية للندوات العلمية المتنقلة، ليس بهدف استنساخ تجارب أو مناهج جاهزة، وإنما لإثراء التفكير النقدي وإتاحة المقارنة بين مقاربات بحثية نشأت في سياقات اجتماعية وأكاديمية مختلفة.

فقد شاركت الأستاذة الإسبانية «إليسا غارسيا مينغو»، من قسم علم الاجتماع بجامعة كومبلوتنسي بمدريد، والباحث الفرنسي «بيار نويل دينيول»، المختص في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والباحثة النسوية «مارتا لوسينو مورينو»، من معهد البحوث حول المغرب العربي المعاصر بتونس والمتعاونة علميًا مع جامعة ليج البلجيكية، إلى جانب الأستاذ محمد خالص، المختص في علم الأوبئة والصحة العامة بمركز محمد السادس للبحث والابتكار بالمغرب.

وأتاح حضور هذه الخبرات الأكاديمية توسيع النقاش ليشمل تجارب علمية من بلدان أخرى ومجالات مختلفة، بما في ذلك البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي والدراسات النّسوية والصحة العامة، وهي مجالات تتقاطع عند دراسة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإن اختلفت منطلقاتها النظرية وأدواتها المنهجية.

وتكمن القيمة المضافة لهذا التبادل في إدراك أن المنهجية ليست وصفة ثابتة يمكن نقلها من سياق إلى آخر دون مساءلة. فالأدوات البحثية تتأثر بطبيعة المجتمعات والعلاقات الاجتماعية والظروف المؤسّساتية، وهو ما يستدعي تكييفها مع خصوصيات الميدان والأشخاص المشاركين في البحث.
وبذلك، يصبح الانفتاح على خبرات دولية فرصة لتوسيع الخيارات المنهجية وإعادة التفكير في الممارسات المحلية، دون التقليل من قيمة المعارف والخبرات المتراكمة داخل السياق التونسي.

## البحث في العنف: مسؤولية علمية وأخلاقية

من أبرز المسائل التي تطرحها دراسة العنف القائم على النوع الاجتماعي العلاقة الوثيقة بين المنهجية والأخلاقيات البحثية. فالتعامل مع أشخاص تعرّضوا للعنف أو



يعيشون أوضاع هشاشة يتطلب أكثر من امتلاك أدوات لجمع البيانات. إذ يستدعي ذلك بناء الثقة واحترام الخصوصية والحصول على الموافقة المستنيرة وتجنب التسبب في أضرار إضافية.

كما أن هذه المسؤولية لا تنتهي بانتهاء العمل الميداني، بل تمتد إلى معالجة البيانات وتفسيرها ونشر النتائج، حيث يمكن أن تؤدي الاختيارات المتعلّقة بالتصنيف واللغة وطريقة عرض المعطيات إلى فهم الظاهرة وتفكيك أسبابها، أو إلى إعادة إنتاج الصور النمطية والوصم الاجتماعي.

وقد عكس التسلسل المنهجي للندوات الثلاث هذه الإشكاليات، بالانتقال من مناهج البحث والبحوث الإجرائية، إلى تحديات العمل الميداني في السياقات الحساسة، وصولا إلى استثمار البيانات وتحليلها وتفسيرها.

ويعكس هذا التدرج أهمية النظر إلى البحث بوصفه مسارا متكاملا تتداخل فيه القرارات العلمية والأخلاقية منذ صياغة الإشكالية إلى حدود نشر النتائج.

## التعلّم بين الأقران: من التلقي إلى النقد المشترك

لم يقتصر تبادل المعارف على المداخلات العلمية، بل خصّصت الندوات أيضًا حيزًا للورشات التشاركية، ولا سيما خلال الندوتين الثانية والثالثة، بما أتاح للباحثين والباحثات مناقشة مشاريعهم وعرض اختياراتهم المنهجية والصعوبات التي تواجههم.

وقد اكتسب التقييم بين الأقران أهمية خاصة، من خلال تشجيع المشاركين والمشاركات على تقديم ملاحظات متبادلة حول أعمالهم، وإعداد ملصقات علمية تعرض طرق تحليل البيانات والتحديات المرتبطة بها ومقترحات التحسين.

وأتاحت هذه المقاربة الانتقال من نموذج يقوم على تلقي المعرفة إلى ممارسة جماعية للتفكير النقدي، يصبح فيها الباحث أو الباحثة قادرا على تبرير اختياراته ومناقشتها ومراجعتها. كما ساعدت على إدراك أن الصعوبات البحثية ليست دائما فردية، وأن تبادل التجارب قد يفتح آفاقا للبحث عن حلول وتبني أساليب عمل جديدة.

## ما الذي يبقى من التجربة؟

تبرز الندوات العلمية المتنقلة أن بناء القدرات البحثية لا يتحقق فقط من خلال نقل الأدوات والمنهجيات، وإنما أيضا عبر تنمية القدرة على مساءلتها وتكييفها ومناقشتها مع الآخرين.

وتتمثل أبرز الدروس المستفادة من هذه المقاربة في أهمية التفاعل بين التخصصات، والانفتاح النقدي على الخبرات الدولية، ودمج الاعتبارات الأخلاقية في مختلف مراحل البحث، إلى جانب تشجيع التعلم بين الأقران وتعزيز التعاون بين الجامعة والمجتمع المدني.

أما التحدي الأبعد، فيكمن في استمرارية هذه الديناميكية، ومدى قدرتها على بناء علاقات تعاون ومجتمعات بحثية تتجاوز حدود الأنشطة والمشاريع. فالمعرفة العلمية لا تتطور فقط بما تنتجه من نتائج جديدة، بل أيضا بقدرتها على مراجعة مسلماتها، والانفتاح على تجارب الآخرين، وتحويل الاختلاف في المقاربات والخبرات إلى مصدر للتعلم وإثراء البحث.

### الندوات العلمية المتنقلة في ثلاث محطات: من مناهج البحث إلى تحديات الميدان وتحليل البيانات

- **الندوة الأولى**: 10 **جويلية** 2025:
«مناهج البحث العلمي في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي»
ركزت الندوة على المناهج الكمية والنوعية والمختلطة والبحوث الإجرائية، وتطوير الأدوات البحثية.

- **الندوة الثانية**: 03 **أكتوبر** 2025:
«البحث على محكّ الميدان: ميادين حساسة وفئات هشّة ومواضيع دقيقة»
ركزت الندوة على مناقشة تحديات العمل الميداني والاعتبارات الأخلاقية والبحث مع الفئات في وضعيات هشاشة، مع ورشات تطبيقية يومي 03 و04 أكتوبر.

- **الندوة الثالثة**: 25 **نوفمبر** 2025
«استثمار البيانات لفهم العنف القائم على النوع الاجتماعي والوقاية منه»
ركزت الندوة على تحليل البيانات الكمية والنوعية والمختلطة والتعامل مع البيانات الحساسة والتقييم بين الأقران، مع ورشات تطبيقية يومي 25 نوفمبر و26 نوفمبر.




et méthodologiques. Son expérience soulève une question: suffit-il d'être proche d'un problème social pour en comprendre les causes ?

Pour Chokri Torech, sociologue et travailleur social à l'Association tunisienne de lutte contre les maladies sexuellement transmissibles, le sida et les addictions (ATL), l'intérêt de la recherche-action réside dans le passage de la connaissance à la pratique. « Nous ne nous limitons pas à une recherche purement théorique. Nous passons à l'application concrète des idées et des résultats sur le terrain », explique-t-il, notamment à travers des formations destinées aux éducateurs pairs.

Ces témoignages montrent comment les associations peuvent enrichir leur expérience de terrain par des connaissances fondées sur des données scientifiques.

## Ce que les chercheurs apprennent en chemin

Les échanges entre disciplines ont également enrichi les parcours. Sahar Dahmen évoque la découverte des sujets étudiés par ses collègues, qui lui a ouvert de nouvelles perspectives sur les violences basées sur le genre.

Anissa Marco, psychologue clinicienne spécialisée dans l'enfance et l'adolescence, dont les recherches portent sur les traumatismes et la résilience, souligne l'apport de cette diversité disciplinaire pour clarifier certains concepts.

Nesrine Ben Abdeljelil garde, quant à elle, le souvenir des «moments d'échange et d'interaction » avec les équipes de Tunis, Sfax, du Kef et de Gabès, qui lui ont permis de mieux comprendre les différentes formes des violences vécues par les femmes selon les régions.



## Que reste-t-il de cette expérience ?

Ces témoignages ne permettent pas, à eux seuls, de mesurer l'impact des recherches sur la réduction des violences. Ils révèlent néanmoins une évolution des regards et des pratiques.

Dorra Sioud souhaite poursuivre la recherche action. Chaima Djebbi retient la remise en question des idées reçues. Boujemaa Zraibia évoque une réalité dévoilée par les enquêtes. Nesrine Ben Abdeljelil voit dans la recherche un moyen de rompre le silence.

Que reste-t-il alors d'une recherche une fois ses résultats rédigés ? Peut-être des questions posées autrement, des réalités mieux comprises et des connaissances capables de faire évoluer les pratiques associatives. Car, parfois, le changement commence bien avant la dernière page d'une recherche ●

# Quand la recherche apprend à poser d'autres questions

# Chercheuses et chercheurs racontent ce que l'étude des violences faites aux femmes leur a appris

**« Dans la société civile, nous avons l'habitude de travailler sur le terrain, mais apprendre à étudier un phénomène avec rigueur avant d'intervenir a fait toute la différence». Pour Dorra Sioud, représentante de l'Association tunisienne Awledna, c'est l'un des principaux constats d'une recherche sur les violences subies par les ouvrières du secteur industriel à Sousse.**

Étudiante en droit, elle a découvert la recherche sociologique et compris que connaître le terrain ne signifie pas nécessairement disposer des outils pour en saisir les réalités.

Son expérience rejoint celles d'autres chercheurs et membres d'associations ayant participé au programme d'accompagnement scientifique du CAWTAR, consacré aux violences basées sur le genre. Leurs témoignages racontent des questions nouvelles, des certitudes ébranlées et une autre manière d'articuler connaissance et action.

## Quand les violences ne se voient pas

«Un phénomène qui, à première vue, pourrait sembler inexistant ! » C'est ainsi que Boujemaa Zraibia, représentant de l'Association de développement d'El Mnihla, décrit la recherche menée avec l'Association des femmes ingénieures tunisiennes sur les violences dans leur environnement professionnel.

Le niveau d'études et la position professionnelle de ces femmes peuvent laisser croire qu'elles sont moins exposées. Pourtant, raconte-t-il, « plus nous approfondissions nos recherches et nos enquêtes par questionnaire, plus de nouvelles données et réalités apparaissaient ». Il ne s'agissait plus simplement de constater l'existence des violences, mais d'en comprendre les formes parfois invisibles.

Chaima Djebbi, étudiante en master à l'Institut national du travail et des études sociales, évoque également « un véritable tournant dans notre parcours universitaire et méthodologique », qui les a conduits à « remettre en question nos certitudes et nos idées préconçues ».

Une même leçon se dégage : la recherche ne vérifie pas seulement des hypothèses, elle interroge aussi les convictions des chercheurs.




## Des réalités passées sous silence

Pour Nesrine Ben Abdeljelil, membre de l'équipe de l'Association tunisienne Awledna, le choix des violences subies par les ouvrières à Sousse répondait à des observations concrètes.

Le terrain avait révélé « un vide considérable et une absence presque totale de travaux sur cette question », dans les recherches comme dans les médias. Un sujet resté, selon elle, « flou et passé sous silence », insuffisamment débattu par la société civile et les autorités.
La recherche devenait ainsi une occasion de porter dans le débat public une réalité largement ignorée.

D'autres participants ont exploré de nouveaux terrains. Sahar Dahmen, de l'Université de La Manouba, a étudié les violences contre les femmes journalistes en Tunisie entre 2014 et 2024. Meryam Boudhiafi s'est intéressée au parcours des footballeuses.

## Apprendre à prendre du recul avant d'agir

Dorra Sioud souhaite désormais intégrer la recherche action à ses futures interventions. Malgré sa formation juridique, elle découvrait pour la première fois les approches sociologiques



L'évaluation par les pairs, notamment à travers les échanges autour de posters scientifiques, a encouragé la réflexion critique et la recherche collective de pistes d'amélioration. Cette approche dépasse la simple transmission de connaissances : elle invite chaque participant à questionner ses pratiques, à apprendre des autres et à enrichir sa démarche scientifique.

## Faire de la recherche un levier de changement

L'un des principaux constats de cette initiative réside dans la volonté de rapprocher recherche académique et expérience associative. La recherche action y apparaît comme un moyen de relier production de connaissances et transformation sociale.
La démarche entendait également favoriser des collaborations entre universités, jeunes chercheurs et associations dans les cinq régions concernées : le Grand Tunis, Le Kef, Sfax, Sousse et Gabès.

Le défi reste désormais de prolonger cette dynamique au-delà des séminaires et des projets, afin de faire du dialogue entre disciplines, générations et expériences un moteur durable de renouvellement de la recherche sur les VBG. ●

## Trois séminaires, trois étapes complémentaires

**10 juillet 2025 | Méthodologies de recherche dans le domaine des violences basées sur le genre**
Approches qualitatives, quantitatives et mixtes, recherche action et outils méthodologiques.

**3 octobre 2025 | La recherche mise à l'épreuve: terrains sensibles, publics vulnérables, sujets délicats**
Défis des enquêtes de terrain, enjeux éthiques et recherche auprès de personnes en situation de vulnérabilité. Ateliers participatifs les 3 et 4 octobre.

**25 novembre 2025 | Exploitation des données pour la compréhension et la prévention des violences basées sur le genre**
Analyse des données, traitement des informations sensibles et évaluation par les pairs. Ateliers participatifs les 25 et 26 novembre.

# Regards et expertises scientifiques à l'international

### Elisa García-Mingo (Espagne)



Sociologue et professeure à l'Université Complutense de Madrid, Elisa García-Mingo est spécialisée dans les études de genre, les violences et les usages du numérique. Ses recherches portent notamment sur les violences sexuelles en ligne, les discours antiféministes et les masculinités. Elle participe à plusieurs projets scientifiques consacrés aux transformations des violences de genre à l'ère numérique, dont le projet DIVISAR.

### Pierre-Noël Denieuil (France)



Sociologue et anthropologue, Pierre-Noël Denieuil est directeur de recherche émérite au Centre national de la recherche scientifique (CNRS) et chercheur associé à l'Institut de recherche sur le Maghreb contemporain (IRMC), qu'il a dirigé de 2008 à 2013. Ses travaux s'intéressent notamment au travail, au développement local et aux transformations sociales. Lors des séminaires, il a abordé les défis méthodologiques liés à l'accès aux terrains sensibles et aux relations avec les personnes enquêtées.

### Marta Luceno Moreno (Espagne)



Chercheuse féministe associée à l'Institut de recherche sur le Maghreb contemporain (IRMC) et collaboratrice scientifique à l'Université de Liège, Marta Luceno Moreno a contribué à la création du Feminist & Gender Lab. À la croisée de la recherche et de l'engagement associatif, elle travaille sur les questions de genre, les violences faites aux femmes, les migrations et la diversité sexuelle et de genre. Elle possède également une expérience de la recherche action menée avec des organisations de la société civile.

### Mohamed Khalis (Maroc)



Enseignant et chercheur en épidémiologie et santé publique à l'École internationale Mohammed VI de santé publique, au sein de l'Université Mohammed VI des sciences de la santé à Casablanca, Mohamed Khalis est également chercheur invité au Centre international de recherche sur le cancer (CIRC), une agence de l'Organisation mondiale de la santé. Ses travaux portent notamment sur la santé sexuelle et reproductive, la santé des migrants et les déterminants des maladies chroniques. Il possède une expérience de l'enseignement universitaire et de la coordination de projets de recherche en santé publique.

# Des séminaires itinérants pour renouveler la recherche sur les violences basées sur le genre

**Les séminaires scientifiques favorisent le dialogue, le partage d'expériences et la confrontation des approches méthodologiques. Ils prennent tout leur sens face à des problématiques complexes comme les violences basées sur le genre (VBG), dont la compréhension nécessite de croiser les disciplines et les expériences de terrain, sans perdre de vue les enjeux éthiques de la recherche.**




C'est dans cette perspective que le Centre de la Femme Arabe pour la Formation et la Recherche (CAWTAR) a organisé, en partenariat avec l'Agence espagnole de coopération internationale pour le développement (AECID), trois séminaires scientifiques itinérants entre juillet et novembre 2025. Cette initiative s'inscrit dans son programme d'appui à la prévention des VBG, mené dans le cadre du projet SILA, cofinancé par l'Union européenne et mis en œuvre par Enabel et l'AECID.

Au-delà de la transmission des savoirs, la démarche visait à rapprocher universitaires, jeunes chercheurs et acteurs associatifs, tout en encourageant les échanges entre expertises tunisiennes et internationales.

## Croiser les disciplines et les expériences

Les violences basées sur le genre ne peuvent être appréhendées sous leurs seules dimensions juridiques, sociales ou sanitaires. Leur analyse exige de prendre en compte les rapports de pouvoir, les inégalités structurelles et les réalités vécues par les personnes concernées.

Les trois séminaires ont ainsi offert un espace de dialogue autour des méthodes qualitatives, quantitatives et de la recherche action, des difficultés propres aux enquêtes de terrain et des enjeux liés à l'analyse des données.

L'ouverture internationale a enrichi ces échanges grâce notamment aux contributions d'Elisa García Mingo, sociologue à l'Université Complutense de Madrid, de Pierre Noël Denieuil, sociologue et anthropologue français, de Marta Luceño Moreno, chercheuse féministe associée à l'Institut de recherche sur le Maghreb contemporain (IRMC) et collaboratrice scientifique à l'Université de Liège, ainsi que de Mohamed Khalis, spécialiste en épidémiologie et en santé publique au Centre Mohammed VI de la recherche et de l'innovation au Maroc.

Ces regards croisés ont permis d'explorer différentes démarches scientifiques, tout en rappelant qu'aucune méthode ne peut être transposée mécaniquement d'un contexte à l'autre. Les outils de recherche doivent être adaptés aux réalités sociales et institutionnelles, en tenant compte des expériences et des connaissances développées localement.

## Concilier rigueur scientifique et responsabilité éthique

Enquêter sur les VBG, notamment auprès de personnes ayant subi des violences ou vivant dans des situations de vulnérabilité, exige une vigilance particulière. Confidentialité, consentement éclairé et prévention de tout préjudice doivent guider aussi bien la collecte des données que leur interprétation et leur diffusion, afin d'éviter de renforcer les stéréotypes ou la stigmatisation.

La progression des séminaires reflète cette préoccupation : des choix méthodologiques et de la recherche action aux défis des terrains sensibles, puis à l'exploitation et à l'analyse des données. Un parcours qui souligne l'importance d'intégrer les exigences éthiques à toutes les étapes du travail scientifique.

## Apprendre ensemble, questionner ses pratiques

Les rencontres ont également réservé une place importante aux ateliers participatifs, particulièrement lors des deuxième et troisième séminaires. Les chercheurs et chercheuses ont pu y présenter leurs travaux, discuter des difficultés rencontrées et confronter leurs choix méthodologiques.



Enfin, l'article « Les parlementaires tunisiennes face aux violences politiques numériques sur les réseaux sociaux » montre que l'accès aux responsabilités politiques n'épargne pas les femmes. Sur les plateformes numériques, notamment Facebook, les insultes, les menaces et les discours haineux visent à les intimider et à remettre en cause leur légitimité.

Ces recherches montrent que les violences peuvent changer de forme selon les espaces, tout en produisant des effets similaires : limiter la liberté des femmes, restreindre leur présence et fragiliser leur participation à la vie publique.

## De la violence vécue à la prise en charge : des obstacles sociaux, institutionnels et psychologiques

Dénoncer les violences, accéder à la justice ou obtenir une protection reste difficile pour de nombreuses femmes. Quatre recherches examinent les obstacles qui peuvent retarder ces démarches et compliquer la prise en charge.

À Gabès, la recherche-action « La stigmatisation sociale comme obstacle à l'accès à la justice des femmes victimes de violences basées sur le genre » montre comment les normes sociales dissuadent certaines femmes de porter plainte. Dénoncer les violences peut être perçu comme une menace pour la réputation et la cohésion familiale. La victime risque alors d'être tenue pour responsable des conséquences de sa démarche, ce qui peut la conduire à garder le silence jusqu'à ce que les violences menacent son intégrité physique ou sa vie.

Le mémoire « Les conditions d'exercice professionnel des travailleurs sociaux dans la prise en charge des femmes victimes de violences issues de familles pauvres ou à faibles revenus » met en évidence les difficultés rencontrées par les professionnels : situations familiales et psychologiques complexes, manque de moyens, accumulation des dossiers et coordination insuffisante entre les services. Face à ces contraintes, ils recourent parfois à des initiatives personnelles et à des réseaux informels, révélant les limites des dispositifs institutionnels.

À Sfax, la recherche-action «Violences basées sur le genre chez les populations clés : apport des éducatrices paires à l'accès aux soins au sein de l'ATL», menée au sein de la section locale de l'Association tunisienne de lutte contre les MST et le sida (ATL), souligne le rôle de ces intervenantes dans l'établissement de relations de confiance avec des femmes particulièrement exposées aux violences et à la stigmatisation. Leur action reste toutefois limitée par un manque de formation à la gestion des crises, une charge psychologique importante et une reconnaissance institutionnelle insuffisante. L'étude appelle à renforcer leurs compétences et leur place dans les dispositifs de protection.

Enfin, le mémoire « De l'emprise à la quête d'équilibre : étude de cas clinique d'une femme victime de violence conjugale» explore les conséquences psychologiques des violences subies au cours de l'enfance, du mariage et de la maternité. Il met notamment en évidence le stress post-traumatique et la transmission de la violence entre générations. L'étude rappelle que sortir d'une relation violente ne suffit pas à surmonter les traumatismes et qu'un accompagnement psychologique spécialisé peut être indispensable à la reconstruction.

Ces quatre recherches montrent que les obstacles à la protection se renforcent souvent les uns les autres : la stigmatisation retarde le recours à la justice, les limites des services compliquent l'accompagnement et les traumatismes peuvent persister après la fin des violences.

Au-delà de la diversité des sujets étudiés, ces treize travaux montrent que la lutte contre les violences basées sur le genre ne peut se limiter aux réponses juridiques. Elle exige aussi de combattre les préjugés et la banalisation des violences, de renforcer les dispositifs de prévention et de protection, de mieux former les professionnels et d'agir sur les pratiques institutionnelles. Autant de conditions pour que les droits reconnus aux femmes et aux filles se traduisent par une protection réelle dans leur vie quotidienne ●



traditionnels. Les représentations conservatrices relevées chez les enseignants et les élèves interrogés contribuent à maintenir les stéréotypes et certaines formes de violence symbolique au nom des valeurs et des traditions.

Dans l'espace numérique, l'article « Adolescentes et violences numériques, entre expériences vécues et représentations : étude de terrain dans un quartier populaire de Tunis » décrit les violences auxquelles sont exposées les jeunes filles : chantage sexuel, cyberharcèlement, insultes et diffamation. Les réseaux sociaux deviennent ainsi un espace où se prolongent les rapports de domination présents dans la société.

La troisième étude, « L'expérience de la maternité et de la paternité hors mariage et la reproduction des inégalités entre les sexes », met en évidence une différence de traitement entre les femmes et les hommes. Les mères célibataires supportent le poids de la stigmatisation et de l'exclusion sociale, tandis que les pères célibataires échappent largement aux mêmes sanctions.

Ces travaux montrent comment les représentations sociales continuent d'entretenir les inégalités et les violences, malgré les avancées législatives. Ils rappellent que les lois ne suffisent pas sans une évolution des mentalités et une remise en question des préjugés, notamment à travers l'éducation.

## Travail et autonomisation : l'indépendance économique protège-t-elle des violences?

L'emploi et l'indépendance financière sont souvent présentés comme des moyens de réduire la vulnérabilité des femmes et de renforcer leur autonomie. Pourtant, trois recherches-actions menées auprès de femmes ingénieures du Grand Tunis, de membres des Groupements de développement agricole (GDA) du Kef et d'ouvrières des usines de câblage de Sousse montrent que le travail peut aussi être un lieu de discrimination et de violence.

La recherche-action« Violence à l'encontre des femmes ingénieures tunisiennes dans le milieu professionnel dans les gouvernorats du Grand Tunis» révèle que les qualifications ne protègent pas toujours des inégalités salariales et des obstacles à l'évolution de carrière. Faute de mécanismes de recours sûrs, la plupart des femmes concernées préfèrent garder le silence.

Au Kef, l'étude « Les Groupements de Développement Agricole (GDA) entre promesse d'autonomisation des femmes rurales et reproduction des violences économiques genrées : Recherche-action dans la région du Kef» souligne les contradictions de structures destinées à favoriser l'indépendance des femmes. Les possibilités de formation et d'activité économique y coexistent avec des normes patriarcales et des pratiques qui limitent leur autonomie.

À Sousse, la recherche-action « Entre production et prédation : les ouvrières du câblage dans les zones industrielles de Sousse face aux violences basées sur le genre » montre comment la pression de la production favorise la banalisation de certaines pratiques abusives, au point que des ouvrières peinent parfois à les reconnaître comme des violences.

Ces milieux professionnels peuvent néanmoins devenir des espaces de solidarité et de mobilisation. Les groupements agricoles permettent aux femmes de s'organiser et de réclamer davantage de transparence, tandis que la connaissance des différentes formes de violence et des droits constitue, pour les ouvrières, une première étape vers une meilleure protection.

Ces recherches rappellent que l'autonomisation ne se limite ni à un revenu ni à un diplôme. Elle suppose aussi des conditions de travail dignes, des mécanismes de recours accessibles et la possibilité de faire valoir ses droits sans craindre de représailles.

## Les femmes dans l'espace public : du parc au Parlement

La présence des femmes dans l'espace public ne garantit pas toujours leur liberté d'y circuler, d'y travailler ou d'y exercer leurs responsabilités. Trois recherches analysent les contraintes et les violences auxquelles elles peuvent être confrontées, du jardin public au terrain journalistique, jusqu'aux institutions politiques.

L'article « Corps en transit : exposition du corps féminin et injonction au moumevent dans l'espace vert Gorjani à Tunis» montre comment un lieu destiné à la promenade et aux loisirs peut limiter la liberté de mouvement des femmes. L'organisation de l'espace et les comportements des usagers tendent à réduire leur présence à un passage rapide, alors que les hommes peuvent plus librement s'y arrêter ou s'y installer.

Le mémoire de master « Les violences à l'égard des femmes journalistes de 2014 à 2024» révèle comment le genre, l'âge, l'origine régionale, la couleur de peau et la position professionnelle peuvent se cumuler et accentuer les violences physiques, psychologiques et symboliques. Certaines journalistes renoncent alors au travail de terrain pour se replier sur les rédactions, où elles peuvent toutefois rencontrer d'autres formes de violence institutionnelle.

## Au-delà des faits :

# les autres visages des violences basées sur le genre

Lobna NAJJAR - cawtar



**Les violences basées sur le genre n'ont ni visage unique ni lieu précis. Elles peuvent surgir d'une remarque en classe, d'un commentaire sur les réseaux sociaux ou d'une discrimination au travail. Elles peuvent aussi se manifester dans une relation conjugale marquée par l'emprise, dans la stigmatisation d'une femme en quête de justice ou dans des activités économiques censées favoriser l'autonomie des femmes, mais où persistent les inégalités et les rapports de domination.**

**Des salles de classe aux usines, des services sociaux au Parlement, des espaces numériques aux lieux publics, les violences prennent des formes multiples, parfois visibles, parfois difficiles à reconnaître lorsqu'elles se cachent derrière les normes sociales, les relations de travail ou les pratiques institutionnelles.**

Treize travaux scientifiques, comprenant des mémoires de master, des recherches-actions et des articles scientifiques, réalisés dans le cadre du projet « Prévention des violences basées sur le genre à travers une approche participative entre l'université, la société civile et les chercheurs », explorent ces réalités. Ils éclairent les mécanismes sociaux, économiques et institutionnels qui favorisent les violences et rendent leur prévention plus difficile.

## Des violences qui changent de forme sans disparaître

Que révèlent les enquêtes de terrain, les entretiens et les analyses sociales et psychologiques que les statistiques ou les informations relayées par les médias ne permettent pas toujours de saisir ?

En partant d'expériences concrètes, ces recherches invitent à dépasser les faits isolés pour comprendre les rapports de pouvoir, les normes sociales et les pratiques qui permettent aux violences de se maintenir, parfois sous des formes nouvelles.

## Quand les violences s'installent dans le quotidien

Les lois évoluent et les modes de vie changent, mais les inégalités entre les femmes et les hommes persistent, y compris dans des espaces censés favoriser l'égalité. Trois recherches interrogent cette contradiction à travers l'école, les réseaux sociaux et les représentations de la maternité et de la paternité hors mariage. Le mémoire de master « Représentations des enseignants et des élèves de l'égalité entre les sexes » montre que l'école, pourtant appelée à promouvoir l'égalité, peut aussi reproduire les rôles

Nous avons aussi rencontré des résistances face à certains sujets. Dans une étude sur les femmes ingénieures, il était initialement difficile d'admettre que des femmes diplômées, occupant des positions professionnelles reconnues, puissent subir des violences liées à leur genre. L'enquête a pourtant mis en évidence d'harcèlement sexuel et moral, des discriminations salariales et des intimidations, amenant l'association à revoir certaines représentations.

L'accès aux personnes concernées constituait un autre défi. À Gabès, pour des raisons éthiques, nous avons refusé de considérer le centre d'hébergement des survivantes comme un vivier de participantes. Une association culturelle locale d'El Hamma, proche des femmes, a facilité le contact avec celles qui avaient subi des violences sans nécessairement pouvoir en parler. Cette expérience a également bouleversé les perceptions de certaines chercheuses.

À Sousse, dans une recherche sur les ouvrières d'une usine de câblage, plusieurs interlocuteurs, notamment des responsables hiérarchiques et des représentants syndicaux, ont refusé de témoigner.

## Quels changements avez-vous pu observer à ce stade?

Il serait excessif de prétendre qu'un entretien ou un projet suffit à transformer une vie ou des pratiques sociales. Mais nous avons observé des évolutions significatives.

En effet, en dix-huit mois, nous ne pouvons pas mesurer un impact social profond, mais nous pouvons néanmoins constater des progrès dans les compétences des chercheurs, les pratiques associatives et parfois la perception que certaines personnes ont de leur propre expérience.

L'étude menée à Gabès sur la stigmatisation comme obstacle à l'accès des survivantes à la justice, en offre un exemple particulièrement marquant.

Une participante a raconté les violences graves qu'elle avait subies et les pressions familiales et sociales qui l'avaient amenée à se sentir coupable, alors qu'elle était la victime. Au fil des entretiens, elle a commencé à comprendre qu'elle n'était pas responsable des violences et qu'elle pouvait faire valoir ses droits.

Initialement soucieuse de préserver son anonymat, elle a ensuite exprimé le souhait de témoigner à visage découvert. Une chercheuse a également reconnu avoir découvert des réalités qu'elle ne percevait pas auparavant, malgré son expérience dans ce domaine.

Ces transformations montrent que le processus de recherche peut lui-même susciter une prise de conscience, chez les personnes interrogées comme chez les chercheurs.




Comment mesurer de tels changements ? Ils ne figurent pas nécessairement dans les indicateurs prévus au départ, mais constituent des résultats qualitatifs importants. L'un de nos enseignements est précisément la nécessité de documenter le cheminement du changement et pas seulement les productions finales.

## Quels enseignements retenir pour l'avenir ?

Nous avons d'abord compris qu'il ne suffit pas d'accompagner les étudiants et étudiantes pour faire évoluer la recherche universitaire. Il faut aussi associer les enseignants, les directeurs de recherche et les institutions qui structurent la production scientifique.

Il est également indispensable d'encourager l'écriture et la publication d'articles afin de préparer une nouvelle génération de chercheurs.

Pour les associations, nous devons poursuivre l'investissement dans la recherche action. L'enjeu n'est pas seulement de produire des études, mais de leur permettre d'évaluer leurs pratiques, de mieux comprendre les formes profondes ou invisibles des violences et d'adapter leurs interventions.

Leur proximité avec le terrain constitue un atout considérable. Associée à la rigueur scientifique, elle peut contribuer à des réponses mieux adaptées aux réalités vécues.

J'espère que cette expérience pourra être renouvelée en Tunisie ou dans d'autres pays arabes, en tenant compte des spécificités de chaque contexte.

La prévention des violences ne peut reposer sur les discours seuls. Elle exige des recherches solides, capables d'identifier les dysfonctionnements et d'éclairer les solutions.

Notre ambition est de promouvoir une recherche ouverte à de nouveaux sujets, secteurs et méthodes, réunissant universités, société civile, médias et chercheurs autour d'un objectif commun : faire de la connaissance un véritable moteur de changement. ●



## Pourquoi avoir privilégié des sujets innovants et comment les participants ont-ils et elles été sélectionnés ?

CAWTAR a accompagné plusieurs étapes majeures de la recherche sur les violences faites aux femmes en Tunisie, notamment la première enquête nationale et l'élaboration de la stratégie nationale. Notre expérience et les travaux bibliographiques ont montré que les recherches portaient principalement sur les violences conjugales et familiales, au détriment de problématiques émergentes ou prospectives.

Nous souhaitions sortir de ces approches habituelles, explorer de nouveaux terrains et mobiliser des disciplines traditionnellement éloignées des études de genre. Lorsqu'un étudiant en design propose, par exemple, une recherche sur les violences, l'intérêt réside autant dans l'originalité du sujet que dans la possibilité de former un nouveau chercheur.

Du côté associatif, nous avons constaté des difficultés à distinguer rapport, enquête de terrain et recherche action. Malgré leur solide expérience d'intervention, nombreuses associations ne maîtrisent pas suffisamment les outils de la recherche scientifique.

Une cartographie préalable des institutions et des travaux réalisés dans le Grand Tunis, au Kef, à Sfax, à Sousse et à Gabès a également révélé des disparités régionales et un certain désintérêt pour les VBG, comme si le sujet avait déjà été épuisé.

## Comment l'accompagnement scientifique a-t-il été conçu et quels résultats a-t-il permis d'obtenir ?

Notre dispositif allait bien au-delà du suivi périodique des travaux. Il comprenait des ateliers d'écriture scientifique, des séminaires itinérants, un accompagnement linguistique en arabe et en français, ainsi que des formations à Zotero, pour la gestion bibliographique, et à NVivo, pour l'analyse qualitative.

Certaines activités ont été ajoutées en réponse aux besoins exprimés par les participants et participantes. Cette souplesse était essentielle.

Nous aurions pu sélectionner des associations déjà expérimentées, financer leurs recherches et récupérer les résultats. Mais quelle aurait été notre valeur ajoutée ? Nous avons préféré investir dans les personnes et développer durablement leurs compétences.

Nous avons également veillé à respecter le rôle des universités et des directeurs de recherche, dont les autorisations étaient requises. L'objectif était d'enrichir l'encadrement académique, sans s'y substituer.

Le parcours n'a pas été sans difficultés. Certains étudiants et étudiantes se sont retirés et quelques travaux, bien que soutenus à l'université, ne répondaient pas aux critères de publication du projet.

Au total, cinq recherches-actions, quatre articles scientifiques et quatre mémoires de master ont été réalisés, sur des sujets variés.

## Quels obstacles avez-vous rencontrés dans la réalisation des recherches ?

Les premières difficultés sont apparues dès le recrutement et la constitution des équipes. Face au nombre limité de candidatures, nous avons prolongé l'appel à trois reprises et multiplié les contacts avec les universités.

Certaines associations peinaient également à identifier des chercheurs. Au Kef, l'association partenaire n'avait aucune expérience de recherche intégrant l'approche genre. À Gabès, il a fallu près de deux mois pour constituer l'équipe.

# Une démarche participative pour renouveler la recherche sur les violences basées sur le genre

Lobna Najjar - CAWTAR

## Hedia Belhaj Youssef :

# Au-delà des résultats, la recherche peut changer les regards

**Dans le cadre d'une démarche associant universités, chercheurs et associations, le Centre CAWTAR a engagé une expérience participative visant à renouveler les approches scientifiques des violences basées sur le genre, à explorer des problématiques encore peu étudiées et à renforcer les capacités de recherche.**

**Dans cet entretien, Hedia Belhaj Youssef, coordinatrice du programme et responsable de l'Unité de gestion des connaissances et des bases de données du CAWTAR, revient sur les choix qui ont guidé cette expérience, les difficultés rencontrées et les changements observés, parfois au-delà des résultats initialement attendus.**

### Qu'est-ce qui distingue cette initiative des précédentes expériences du CAWTAR en matière d'appui à la recherche ?

CAWTAR possède une longue expérience dans le renforcement des capacités de recherche, notamment à travers des projets menés avec des universités étrangères. La particularité de cette initiative est d'associer, pour la première fois, des étudiants en master, de jeunes chercheurs et des associations à un même processus d'accompagnement, destiné à produire des recherches, des articles scientifiques et des mémoires sur les VBG.

Proposé par la coopération espagnole, le programme repose sur trois axes : soutenir la recherche académique, renforcer les capacités des associations en recherche action et produire des supports de sensibilisation.

Cette démarche rejoint pleinement la mission du CAWTAR, qui considère la production de connaissances comme un levier de changement social. Nous ne concevons pas les projets comme de simples financements ou une succession d'activités. Nous croyons à une production participative des savoirs, fondée sur la collaboration entre universités, institutions de recherche et société civile. Notre priorité était donc d'assurer un accompagnement scientifique continu, plutôt que de financer



uniquement la réalisation d'études, car, pour nous, la valeur d'une recherche ne se limite pas à sa publication, mais elle réside aussi dans les débats qu'elle suscite et les possibilités de transformation qu'elle ouvre. Il ne s'agit pas d'ajouter des documents aux bibliothèques, mais de produire des connaissances permettant de comprendre les mécanismes des violences, de questionner les réalités existantes et de soutenir l'action.

Au Kef, une recherche auprès de groupements féminins de développement agricole a exploré les liens entre autonomisation économique, rapports inégalitaires et violences persistantes.

À Gabès, le travail avec l'association Bayti a permis d'aborder la stigmatisation sociale et les obstacles rencontrés par les femmes victimes de violences dans leur accès à la justice.

Ces expériences rappellent qu'aucune méthode d'intervention ne peut être reproduite à l'identique partout. Selon les situations, le changement peut commencer par une prise de conscience, une révision des pratiques ou un dialogue avec les institutions. Comprendre les résistances fait donc partie intégrante de la recherche.

## Accompagner sans remplacer l'encadrement universitaire

L'équipe scientifique a tenu à distinguer accompagnement scientifique et direction académique des mémoires.

Sans se substituer aux enseignants, le projet proposait des ateliers et des séances collectives où les participants présentaient leurs questions, leurs outils et leurs résultats à des spécialistes de différentes disciplines.

Ces échanges permettaient, selon Lilia Challougui, de dépasser certains cloisonnements universitaires et de réexaminer les choix méthodologiques.

La dimension éthique était tout aussi importante. Interroger des femmes ayant subi des violences, impose de protéger leur identité, de respecter la confidentialité et d'éviter que la recherche ne les expose à de nouveaux risques ou ne ravive inutilement des expériences douloureuses.

La qualité scientifique ne peut être dissociée de cette responsabilité envers les participantes.

## Apprendre à produire et à partager des connaissances

L'accompagnement s'est également étendu à l'analyse des résultats et à leur valorisation scientifique. Une attention particulière a été accordée à la rédaction d'articles en français et en anglais. Passer d'un mémoire universitaire à un article publiable exige de construire une argumentation solide, de sélectionner les résultats essentiels et de manier les concepts avec précision.

Certains jeunes chercheurs ont aussi présenté leurs travaux devant des spécialistes, notamment lors d'une table ronde organisée dans le cadre d'un colloque scientifique international à Sousse.

PR. Sihem Najar voit dans ces échanges une forme de «socialisation de la connaissance» : l'intégration progressive des jeunes chercheurs et des acteurs de terrain dans un environnement fondé sur le débat, l'analyse critique et le partage des savoirs.

Au-delà de l'amélioration des travaux, cette expérience peut renforcer leur confiance et leurs capacités à poursuivre des recherches.

## Préserver les acquis et prolonger la collaboration

Pour Dr. Lilia Challougui, les résultats du projet ne se limitent pas aux études produites. Guides d'entretien, questionnaires et protocoles méthodologiques constituent également un patrimoine scientifique susceptible d'être adapté à d'autres recherches.

Le dispositif a bénéficié de l'apport d'un comité consultatif réunissant universitaires et acteurs associatifs, ainsi que de contributions internationales, notamment espagnoles et françaises.

Reste à savoir comment préserver les liens créés entre les participants.

Dr. Lilia Challougui insiste sur la nécessité de maintenir les échanges et de poursuivre les questionnements apparus pendant le projet. Sihem Najar souligne, quant à elle, l'importance de construire des relations durables entre universités et société civile.

La continuité de cette collaboration exige davantage que la publication des travaux ou l'organisation d'une rencontre finale. Elle suppose de nouvelles occasions de travailler ensemble.

## Faire de la recherche une démarche durable

L'originalité de cette expérience ne réside pas seulement dans les sujets abordés ou la diversité des participants, mais dans le rapprochement de dimensions souvent séparées : savoirs théoriques et expérience du terrain, questionnement scientifique et problèmes sociaux, production de résultats et développement des compétences.

Elle montre que les recherches sur les violences basées sur le genre ne consiste pas uniquement à révéler des réalités peu visibles, mais aussi interroger les méthodes employées pour les comprendre et réfléchir aux moyens de traduire les connaissances en actions.

Au-delà des études réalisées, une question demeure: comment faire de la collaboration entre universités et société civile une pratique durable, capable de répondre aux problèmes vécus par les populations ?

L'un des principaux enseignements est peut-être celui-ci : investir dans la recherche, ce n'est pas seulement financer des études, c'est aussi renforcer les capacités de celles et ceux qui produisent les connaissances et peuvent contribuer, grâce à elles, à transformer les réalités. ●



## Faire dialoguer universités et société civile

L'un des fondements du projet était de rapprocher deux univers complémentaires : celui des institutions universitaires, porteuses de compétences théoriques et méthodologiques, et celui des associations, riches d'une connaissance et de proximité avec la population et ses réalités.

Mais cette collaboration devait aller au-delà d'un simple accès au terrain.

Les associations ont donc participé à l'identification des problématiques, à la collecte et à l'analyse des données, ainsi qu'à la recherche de réponses adaptées.

À la suite d'un appel à propositions, jeunes chercheurs et acteurs associatifs ont soumis des sujets issus de leurs préoccupations. L'accompagnement scientifique les a aidés à transformer ces idées en questions précises et étudiables.

Dans le volet consacré à la recherche action, il ne s'agissait pas uniquement de poser un diagnostic, mais aussi d'élaborer des pistes d'intervention tenant compte des résultats obtenus, des ressources associatives et des réalités locales.

La recherche devenait ainsi un moyen de relier compréhension des problèmes et possibilités de changement, tout en respectant les exigences de la démarche académique.

## Un accompagnement adapté à des parcours différents

Dr. Lilia Challougui, membre de l'équipe scientifique, rappelle que le dispositif a évolué dès sa conception. Initialement destiné aux doctorants, il a finalement été réorienté vers les étudiants en master recherche, la durée de préparation d'une thèse étant difficilement compatible avec le calendrier du projet.

Cette décision permettait de suivre les différentes étapes du travail scientifique, de la formulation des problématiques à l'analyse des résultats.

Les profils restaient cependant très variés : étudiants découvrant la recherche, jeunes chercheurs préparant des articles et acteurs associatifs expérimentés, mais peu familiarisés avec les méthodes scientifiques.

Deux parcours parallèles ont alors été organisés. Le premier, consacré à la recherche académique, abordait les problématiques, les outils méthodologiques, l'analyse et l'écriture scientifique. Le second portait sur la recherche action, les résistances au changement, l'examen critique des pratiques et la conception d'interventions.

Pour Dr. Lilia Challougui, un apprentissage essentiel a consisté à passer des concepts généraux à des questions vérifiables sur le terrain. Constater l'existence de violences ne suffit pas : il faut en identifier les manifestations, comprendre les rapports qui les produisent et choisir les méthodes appropriées.

## Quand le terrain déjoue les attentes

Les recherches actions ont montré que la rigueur méthodologique ne permettait pas, à elle seule, de surmonter les obstacles du terrain.

À Sousse, une étude sur les ouvrières des usines de câblage a rencontré des difficultés d'accès, des réticences à témoigner et un manque de travaux antérieurs.

L'étude consacrée aux femmes ingénieures a révélé un autre obstacle. Lilia Challougui évoque une certaine «résistance, voire un déni » face à l'idée que des femmes diplômées, occupant des postes reconnus, puissent être victimes de violences.

Le questionnement s'est alors élargi : comment ces femmes perçoivent-elles les pratiques qu'elles subissent ? Les identifient-elles comme des violences ?

La démarche a favorisé une réflexion associant ingénieures et structures professionnelles sur la sensibilisation et l'amélioration des pratiques.

# Au-delà des études :

# quand la recherche devient un espace d'apprentissage collectif

Lobna NAJJAR



**En réunissant universitaires, jeunes chercheurs et associations, le projet "Prévention des violences basées sur le genre à travers une approche participative associant universités, société civile et chercheurs" a expérimenté une autre manière de produire des connaissances. Au-delà des travaux scientifiques, il a cherché à renouveler les méthodes de recherche et à rapprocher les savoirs des réalités sociales. Retour sur une expérience collective, ses choix méthodologiques et ses enseignements.**

Pour le Centre CAWTAR, le défi ne consistait pas seulement à explorer de nouveaux sujets liés aux violences basées sur le genre (VBG), mais aussi à les étudier autrement. Il s'agissait de rapprocher les chercheurs des réalités du terrain, de permettre aux associations de transformer leur expérience en questions de recherche et de faire des expériences vécues par les femmes une source essentielle de connaissance.

Mis en œuvre par Enabel et l'AECID, dans le cadre du projet Sila, cofinancé par l'Union Européen; le projet a associé recherche académique et recherche action, universités et société civile, chercheurs expérimentés et débutants.

Cette démarche reposait sur une conviction : comprendre les violences exige de croiser les disciplines et les expériences, sans renoncer à la rigueur scientifique.

La professeure Soukaina Bouraoui, directrice exécutive du CAWTAR, souligne à cet égard la nécessité de renforcer l'enseignement des méthodes de recherche à l'université, afin de doter les jeunes chercheurs des outils indispensables à une analyse approfondie des phénomènes sociaux.

## Changer de regard sur les violences

Pour Pr. Sihem Njjar, coordinatrice scientifique du projet, sociologue et anthropologue à l'Université de La Manouba, l'un des premiers choix a été de dépasser une vision des femmes comme un groupe homogène.

Niveau d'instruction, situation économique, profession et environnement social ou géographique influencent les formes de violence subies, mais aussi la capacité des femmes à les reconnaître, à en parler ou à demander protection. D'où le recours à une approche intersectionnelle, qui examine ces facteurs dans leurs interactions.

Cette perspective prend tout son sens lorsqu'on passe des usines aux groupements agricoles féminins, des professions qualifiées aux populations confrontées à la stigmatisation.

Selon Pr. Sihem Najar, cette diversité appelait également à une ouverture disciplinaire. Sociologie, psychologie et anthropologie ont ainsi dialogué avec l'urbanisme, les sciences du travail et les sciences agronomiques pour mieux saisir la complexité des situations étudiées.



Pr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

Comment espérer faire reculer les violences basées sur le genre sans en comprendre précisément les dimensions et les manifestations ? Et comment faire évoluer les mentalités et les pratiques, orienter les interventions et renforcer le plaidoyer en faveur des droits sans s'appuyer sur des recherches rigoureuses et des données probantes ?

Si la réponse semble aller de soi, la réalité est souvent plus complexe. Derrière les chiffres publiés dans les études et les expériences documentées par la recherche, de nombreux récits restent à recueillir, des formes de violence demeurent insuffisamment explorées et des femmes n'ont toujours pas pu faire entendre leur voix. Certaines subissent même des violences sans nécessairement les reconnaître comme telles, notamment lorsqu'elles s'inscrivent dans des pratiques socialement banalisées. Comprendre le phénomène est donc aussi essentiel que le combattre. Car comment transformer une réalité que l'on connaît encore trop peu ?

Des années de recherche, de travail de terrain et de plaidoyer ont permis de mettre en lumière de nombreuses dimensions des violences basées sur le genre et de renforcer leur reconnaissance en tant que violations des droits humains et obstacles à l'égalité. Pourtant, des questions restent sans réponses satisfaisantes, certaines problématiques sont encore peu étudiées et des populations marginalisées demeurent insuffisamment prises en compte. La violence ne se manifeste pas toujours ouvertement. Elle peut se dissimuler derrière des pratiques courantes, des relations inégalitaires ou des discriminations devenues, avec le temps, ordinaires, voire acceptables.

D'où la nécessité de développer des recherches plus proches des réalités vécues, de renouveler les questionnements et de donner une place aux expériences rarement écoutées ou documentées. Mais l'intérêt ou l'originalité d'un sujet ne suffit pas à garantir la qualité d'une recherche. Celle-ci doit reposer sur une méthodologie rigoureuse, des données précises et des résultats fiables. Cela suppose de renforcer la formation aux méthodes de recherche, notamment à leurs fondements théoriques, parfois insuffisamment approfondis dans certains cursus universitaires, et de permettre aux jeunes chercheuses et chercheurs d'acquérir les outils nécessaires à une analyse approfondie des problématiques étudiées.

Le rapprochement entre l'université et la société civile constitue, à cet égard, une voie essentielle. Si les institutions universitaires apportent l'encadrement scientifique, les associations disposent d'une expérience du terrain et d'une connaissance directe des femmes et des populations qu'elles accompagnent, ainsi que des difficultés qui échappent parfois aux études et aux statistiques. La complémentarité de ces expertises permet de formuler des questions de recherche plus proches des réalités vécues et de produire des connaissances qui ne restent pas confinées au monde académique, mais contribuent à orienter l'action et le changement.

C'est à la rencontre de ces deux formes d'expertise qu'est né le projet « Prévention des violences basées sur le genre à travers une approche participative entre l'université, la société civile et les chercheurs », mis en œuvre en partenariat avec l'Agence espagnole de coopération internationale pour le développement (AECID). Réunissant des institutions universitaires, des associations, des étudiantes et étudiants ainsi que des chercheuses et chercheurs, cette initiative a permis la réalisation de mémoires de master de recherche, de recherches-actions et d'articles scientifiques consacrés à des problématiques émergentes ou encore insuffisamment explorées. Le tout dans une démarche participative visant à traduire l es résultats de la recherche en solutions concrètes, adaptées aux besoins des femmes.

L'intérêt de cette expérience réside également dans les possibilités offertes à de jeunes chercheuses et chercheurs de se confronter à des problématiques réelles, de bénéficier des expertises universitaires et de terrain et de suivre un parcours associant apprentissage, formation et accompagnement. Elle leur a aussi permis de contribuer à la production de connaissances susceptibles de nourrir de nouvelles recherches, d'orienter l'action et de renforcer le plaidoyer.

Pour le Centre de la femme arabe pour la formation et la recherche « CAWTAR », ce projet s'inscrit dans la continuité d'un engagement visant à mieux comprendre les violences basées sur le genre sous leurs différentes formes, au-delà de leurs manifestations les plus visibles. Ses interventions ont ainsi porté sur les violences dans les espaces publics et privés, tout en accordant une attention particulière aux femmes confrontées à des difficultés supplémentaires pour témoigner des violences subies ou accéder à la protection, notamment les femmes en situation de handicap visuel ou auditif. Cet engagement s'est également étendu aux violences et aux discriminations auxquelles les femmes sont exposées dans le monde du travail, y compris dans le secteur privé.

Ces expériences ont confirmé l'importance de ne pas s'en tenir à ce qui est visible ou déjà documenté. Ce que nous ne voyons pas n'est pas nécessairement inexistant, pas plus que le silence des femmes ne signifie qu'elles n'ont pas subi de violences. Pour combattre certaines formes de violence, encore faut-il commencer par les identifier, les nommer et comprendre les facteurs qui contribuent à leur persistance.

Conscient qu'aucune institution ne peut, à elle seule, relever un tel défi, CAWTAR a privilégié la collaboration avec des partenaires internationaux, des agences des Nations Unies ainsi que des acteurs régionaux, nationaux et locaux, dans une volonté de poursuivre les efforts engagés et de capitaliser sur les acquis. Car la réussite d'un projet ne se mesure pas uniquement à la réalisation de ses activités ou à la publication de ses rapports, mais aussi à la capacité de ses résultats à nourrir de nouvelles recherches et initiatives, et à contribuer à l'évolution des pratiques et des politiques susceptibles d'améliorer la vie des femmes et des filles.

À travers ce numéro spécial de notre bulletin, nous souhaitons mettre en lumière une expérience de recherche qui, nous l'espérons, suscitera de nouveaux questionnements et encouragera la poursuite des travaux sur des problématiques encore insuffisamment comprises et documentées. C'est aussi l'occasion de réaffirmer la valeur de la collaboration entre l'université et la société civile, ainsi que l'importance de soutenir une nouvelle génération de chercheuses et de chercheurs capables de produire des connaissances scientifiques ancrées dans les réalités vécues par les femmes et susceptibles de contribuer à leur transformation ●

# Cawtaryat

95 - 2026

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research









## Au-delà des études :

# quand la recherche devient un espace d'apprentissage collectif

## Des séminaires itinérants pour renouveler la recherche sur les violences basées sur le genre






**كوتريات عدد 95**

***نوفمبر/ تشرين الثاني***

**نشرية تصدر عن**
**مركز المرأة العربية**
**للتدريب والبحوث - كوثر 2026**

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 95 - 2026



- المديرة التنفيذية : د. سكينة بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال مجبري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- فريق التحرير: د. ميسون العتوم - الأردن
  سهير الشعباني - تونس

***المقالات الممضاة تعبّر عن الرأي الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر***

Signed articles do not necessarily reflect the view of cawtar



CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org